الحرية
اسبوعية سياسية عربية

اشتراك

في هذا العدد :

- المغرب : جهازان جديدان للقمع والارهاب باشراف الدليمي والبصري .
- الأردن : ملامح التكوين الطبقي الراهن .
- لبنان : التعديل الوزاري بين حاجات الجماهير ومصالح اطراف السلطة

AL-HOURRIAH - № 613 - 19-3-1973 بيروت - الأثنين ١٩ - ٣ - ١٩٧٣ - العدد ٦١٣ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً -



شروط الملك وحقوق المقاومة

جاء اعتقال المناضل ابو داوود وستة عشر من رفاقه اثناء استعداداتهم للقيام بواجباتهم الوطنية ليسلط الضوء على اوضاع المعتقلين السياسيين في الاردن وعلى مدى استعداد النظام الاردني لضرب القوى الوطنية التحررية من اجل ارضاء اسياده الامبرياليين والصهاينة . كما جاء قرار الملك ، القاضي باعدام المناضل ابو داوود ورفاقه ليسلط ايضا مزيدا من الاضواء على حجم شجب وادانة القوى الوطنية والديمقراطية العربية للاحكام الاجرامية الصادرة عن هذا النظام . وقد فاقت حملات التضامن مع المعتقلين السياسيين وحملات شجب وادانة الاحكام الاجرامية ، التي يعتزم النظام المعادي للشعب والوطن في عمان تنفيذها ، حدود تصور هذا النظام الى درجة لم يعد فيها ملك الاردن يجد من يقف الى جانبه في حال تنفيذ احكام الاعدام بالمناضلين الوطنيين الفلسطينيين ، علما بان الملك قد اختار وقتا لتنفيذ الاحكام الاجرامية ظن انه يستطيع فيه أن يضمن صمت العديد من القوى .

وامام تعاظم حملات التضامن مع المعتقلين السياسيين في الاردن كان على الملك ان يجد مخرجا من المأزق الذي وقع فيه نظامه . وقد اغتنم الملك رسالة امير دولة الكويت لا من أجل ايجاد مخرج من العزلة القاتلة فحسب ، بل ومن اجل ابتزاز موقف سياسي من تلك القوى ، التي يعتقد انه قادر على مساومتها مقابل تراجعه عن الاحكام الفاشية الصادرة بحق المناضلين الوطنيين . ووضع الملك لذلك شرطين هما :

اولا وضع حد نهائي وفوري والى الابد لما اسماه بعمل تامري او عمل تخريبي مادي او اعلامي ضد النظام المعادي للشعب والوطن في عمان .

ثانيا ان تمارس الانظمة العربية سياسة شبيهة بسياسته تجاه المقاومة الوطنية الفلسطينية .

وغني عن البيان ان شروط النظام الاردني هذه لا تتعدى كونها شروطا تعجيزية هذا بالاضافة الى تناقضها التام مع كل عمل وكل موقف وطني .

فقبول هذه الشروط يعني عمليا ان تتراجع جميع الانظمة العربيه عن مواقفها وتعهداتها ، التي قطعتها على نفسها في اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان ، والتي تنص صراحة على حق المقاومة الفلسطينية المشروع والمقدس في التواجد على الارض الاردنية . اما المقاومة الفلسطينية فهي لا تنظر الى هذه الشروط باستهجان وازدراء فحسب بل انها ترفضها رفضا مطلقا ، لان مجرد التفكير بها يعني ببساطة :

- ان المقاومة الفلسطينية مستعدة للمساومة على كفاح ونضالات المقاومين الوطنيين ، الامر الذي يتنافى ومبررات وجودها . فالثورة قد جربت النظام الاردني طويلا وخاضت معارك مريرة من اجل الابقاء على تواجدها المشروع .
- ان المقاومة مستعدة للمساومة على حقها الوطني المشروع والمقدس بالتواجد والعمل على الارض التي يحيى عليها شعبها ، الامر الذي يتنافى مع حقها المقدس وغير المتنازع عليه في تمثيل الشعب الفلسطيني بجميع طبقاته وفئاته الاجتماعية الوطنية . أن الموقف الاصدق تعبيرا عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وثورته المسلحة هو بمواصلة النضال وتصعيده ضد نظام الاحكام العرفية ، الذي يصدر احكامه الاجرامية ضد المناضلين الوطنيين الفلسطينيين من جهة ويتعهد في نفس الوقت بالموافقة على بقاء قوى الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة والضفة الغربية ، من جهة اخرى !

ومن هنا ، فان واجب جميع الوطنيين الفلسطينيين هو التضامن الكامل والتوجه الجدي لبناء الجبهة الوطنية الفلسطينية المتحدة وبناء الجبهة الوطنية الفلسطينية ـ الاردنية من اجل تصعيد النضال ضد نظام الاحكام العرفية في عمان ومن اجل اسقاط هذا النظام وبناء نظام وطني ديمقراطي يخدم معركة التحرير ويشارك في قيادتها نحو النصر . كما ان واجب جميع الوطنيين العرب تعرية وفضح شروط الملك وشن حملة تضامن شاملة من اجل الافراج عن جميع المعتقلين في معسكرات الاعتقال الجماعي الهاشمية .

الورقة الأخيرة لحكم النميري العسكري

كأن الحكم السوداني العسكري الفاشي الذي انتهى ـ بعد ضرب الحزب الشيوعي ـ في احضان الامبريالية الاميركية ، كان ينتظر عملية مثل عملية ايلول الاسود في الخرطوم ليكشف ورقته الاخيرة في عدائه للقوى الوطنية العربية .. فمنذ ان اقترف حكم النميري جريمة اغتيال المناضلين الديموقراطيين في السودان وهو يتدرج في ارتباطاته بالمعسكر الامبريالي العالمي وبالرجعية العربية .. ويتخلص بالتدريج من كل القوى التي لايمكن ان توافق على ارتمائه الكامل والسريع بأحضان الامبريالية وان وافقت ـ بالبداية ـ على ضرب الحزب الشيوعي السوداني .. وهكذا ابتعد حكم النميري ـ بحكم موقعه الجديد ومصالحه ضد الحركة الوطنية والديموقراطية ـ ابتعدحتى عن «ناصريته» القديمة وعن «شركائه» في الاتحاد ، وبدأ يتجه اكثر فأكثر نحو جيرانه الافريقيين المعروفين بارتباطاتهم الاميركية وعلى رأسهم امبراطور الحبشة هيلاسيلاسي الذي كان اكثر ما يقلقه من وضع جاره «السودان» ـ حتى «اثناء الحكومات اليمينية» التي لم تكن تجرؤ سابقا على اتخاذ الموقف الذي يتخذه الان النميري ـ هو ان تكون قواعد خلفية لثورة أرتيريا التحررية .

ولكن حكم النميري فعل ما لم تستطع القوى الرجعية السودانية السابقة ان تفعله ، فصفى قواعد الثورة الارتيرية وعقد صفقة مع الحبشة على حسابها ، وطردها من ارضه ، بل وشدد الحصار عليها ، وناب عن امبراطور الحبشة بمهمة قمعها وملاحقة مناضليها .

وفي هذه الفترة فتح ابواب السودان على مصراعيها للاستثمارات الاجنبية ، وخاصة الاميركية والبريطانية والالمانية الغربية ، وعاد الرأسماليون السودانيون والسماسرة الكومبرادوريون الى المشاريع الحرة والاستثمارات الضخمة ارتباطا بالرأسمال الاميركي والغربي .. وفتح النميري ايضا ابواب السودان للاستثمارات العربية الاتية من السعودية ومختلف دويلات وامارات الخليج ، وزادت علاقاته وثوقا بأعتى القلاع الرجعية العربية وعلى رأسها السعودية حتى اصبح ينافسها في الارتباط بالمصالح الاميركية وبالمواقف الرجعية .

وكما باع ثوار ارتيريا من اجل صفقة مع امبراطور الحبشة الذي اصبح يزوره في كل مناسبة ، كذلك انتظر فرصة او مناسبة ليبيع الثورة الفلسطينية للحكم الاردني وللولايات المتحدة الاميركية .

لقد حاول حكم النميري ان يظهر ان موقفه من الثورة الفلسطينية ما هو الا «رد فعل عنيف» على عملية الخرطوم الاخيرة، كما ان اهرام هيكل حاولت ان تظهر المسألة على هذه الصورة وتطالب «شريكها السابق» بالتخفيف من ردود فعله ، الا ان جذور الموقف الذي اتخذه النميري تعود الى ابعد من عملية الخرطوم ، تعود الى المسافة التي قطعها في الارتباط بالمصالح الاميركية ، والى طبيعة نظامه العسكري الفاشي المعادي للحركة الشعبية والعمالية والديموقراطية في السودان ، والى القوى الطبقية التي يستند اليها وتشدها مصالحها وتشده ـ كحكم عسكري فاشي ـ للارتماء بأحضان الامبريالية العالمية .

لقد باع الحكم العسكري الفاشي في السودان كل طابع وطني لمواقفه من اجل ارضاء اسياده الجدد .. واخذ يكشف اوراقه ورقة بعد ورقة ، ولم تبق الا «ورقة التوت» الاخيرة تجاه الثورة الفلسطينية ، وعندما حانت له الفرصة كشفها نهائيا وظهر عاريا على حقيقته .. عداء لحركة التحرر الوطنية الفلسطينية لا ينافسه فيها الا الحكم الهاشمي الرجعي في الاردن !

الخليج العربي

أسبوع الخليج العربي في بيروت

اذار هو الشهر العالمي لنصرة نضال شعب عمان والخليج العربي. وبهذه المناسبة، تقوم اتحادات طلاب الخليج العربي في لبنان بعدة نشاطات احتفالا بالذكرى ودعما للنضال الوطني والثوري ضد الاحتكارات البترولية وعملائها المحليين. وفيما يلي برنامج الاسبوع.

السبت ٢٤ اذار — افتتاح الاسبوع

كلمة الافتتاح: النائب زاهر الخطيب، رئيس اللجنة اللبنانية لدعم الثورة في اليمن الديمقراطية وعمان والخليج.

محاضرة عن اتفاقية المشاركة بين دول الخليج والشركات البترولية يلقيها النائب الكويتي التقدمي عبد الله النيباري.

كلية الحقوق - الجامعة اللبنانية

الساعة السادسة

الاحد ٢٥ اذار — ندوة عن المرأة في الخليج العربي

تشترك فيها مندوبة عن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، وعن الجمعيات النسائية في البحرين ونورا السيداني رئيسة جمعية النهضة الاسرية في الكويت.

وذلك في النادي الثقافي العربي، الساعة ٦

الاثنين ٢ اذار — محاضرة عن «ابعاد التجربة البرلمانية في الخليج العربي».

يلقيها النائب التقدمي الكويتي.

قاعة «وست هول» في الجامعة الاميركية — الساعة ٦

الثلاثاء ٢٧ اذار — محاضرة لمندوب عن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي

قاعة جمال عبد الناصر — الجامعة العربية — الساعة ٧

الاربعاء ٢٨ اذار — ندوة الحركة الطلابية في الخليج.

يشترك فيها مندوبون عن الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت، واتحاد طلبة البحرين، واللجنة التحضيرية لاتحاد طلبة عمان

قاعة جمال عبد الناصر — الجامعة العربية — الساعة ٧

الخميس ٢٩ اذار — ندوة عن الادب في الخليج.

يشترك فيها خالد سعود الزيد عن جمعية ادباء الكويت وعلي خليفة عن اسرة الادباء والكتاب في البحرين احمد الزبيدي عن الادباء والكتاب في عمان.

قاعة «وست هول» الجامعة الاميركية — الساعة ٦

الجمعة ٣٠ اذار — محاضرة جبهة التحرير الوطني البحرانية

قاعة جمال عبد الناصر — الجامعة العربية — الساعة ٧

السبت ٣١ اذار — ليلة من فلكلور الخليج الشعبي

قاعة جمال عبد الناصر — الجامعة العربية — الساعة ٧

كونفدرالية طلبة عمان والخليج العربي: جدول كامل بأسماء المعتقلين

قالت كونفدرالية طلبة عمان والخليج العربي في بيان لها أن السلطات في مسقط وأبو ظبي شنت حملة من الاعتقالات الكثيرة التي شملت عددا كبيرا من الطلاب والعمال والموظفين ورجال الدين والنساء. وجاءت حملة الاعتقالات من البحرين لتكمل سلسلة المخطط الرامي لضرب القوى الوطنية في المنطقة بعد اشتداد النضال الجماهيري وخاصة في السلطنة. وبعدسلسلة العمليات العسكرية والسياسية التي اربكت السلطات العميلة في المنطقة وجعلتها لا تميزبين الناس وتعامل الشعب على اساس (ان كل مواطن متهم حتى تثبت براءته)

وأكدت الكونفدرالية ان القوى الوطنية عليها أن تتحمل مسئوليتها في الدفاع عن المناضلين من اجل تخليصهم من أيدي الجلادين والعملاء.

وانه لا يمكن ان نعزل هذه الحملة الشرسة في عمان والبحرين عن العمليات المشينة للنظام الهاشمي ضد المناضلين الفلسطينيين والذين كان اخرهم اعتقال المناضل ابو داوود ورفاقه والتصديق على أعدامهم.

ان هذا النظام بعد ان قتل خيرة ابناء الشعب الفلسطيني يتوجه اليوم بكل خبراته القمعية لقتل شعبنا في منطقة عمان والخليج العربي من أجل خلق (أيلول جديد) في منطقتنا.

لكننا على ثقة ان جماهيرنا ستكون في مستوى الرد الحاسم على المخططات الامبريالية وهي وحدها الكفيلة بهزيمة اعداء وطننا.

لقد تلقى مجلس الكنفدرالية أسماء بعض هالاء المعتقلين منهم من عمان:

الاسماء:

١ — مسلم محاد سهيل، ٢ — سلم سهيل بشير، ٣ — سعيد سالم قطن، ٤ — محاد خفيت قطى، ٥ — سالم محاد سهيل، ٦ — سيف عبد الله، ٧ — حميد راشد، ٨ — حميد عبد الله، ٩ — درويش تاني، ١٠ — خلفان سعيد، ١١ — محمد عمران، ١٢ — راشد محارب، ١٣ — سالم علي مالك، ١٤ — صالح محمد علي، ١٥ — خميس عبد الله، ١٦ — محمد شكر، ١٧ — مرشد محمد الشحي، ١٨ — علي محمد الشحي، ١٩ — خليفه الكمده ٢٠ — ناني صقر، ٢١ — محمد المر، ٢٢ — ابراهيم علي، ٢٣ — مبارك الوشمي، ٢٤ — سالم المشرفي، ٢٥ — علي فايل جس، ٢٦ — الملازم فرج سالم، ٢٧ — الجندي سهيل عبد فالت، ٢٨ — الجندي سعيد عامر جس ٢٩ — صالح ناصر الحشار، ٣٠ — محمد الرزيقي، ٣١ — سويد صالح، ٣٢ — سعيد عبد الرحمن ٣٣ — علي حميد الغساني، ٣٤ — محمد طالب البوسعيدي، ٣٥ — سعيد جمعه، ٢٦ — سالم ناصر الهاشمي، ٣٧ — صالح عينه، ٣٨ — محمد هاشم، ٣٩ — علي محمد المرزوقي ٤٠ — حمود حميد الغساني ٤١ — سعيدمحمد السليم، ٤٢ — سعيد عبد الله حمد، ٤٣ — سالم سعيد العريمي، ٤٤ — ناصر حميد، ٤٥ — حمد ماجد، ٤٦ — اسحاق يوسف الكندي، ٤٧ — عيسى محمد الغساني، ٤٨ — أحمد سالم.

ومن البحرين: فقد قامت السلطة بفصل الطلبة الثانويين:

١ — فؤاد سباوي، ٢ — اسامه بوجي، ٣ — عدلي العسيري

كما قامت باعتقال ثلاثين مناضلا حتى الان نورد منهم:

علي الشيراوي، علي الشرقاوي، عبدالاله محمد، عبد الله صليبيخ، عبد المنعم الشيراوي محمد بو نفور، عبد الجليل سعد، جاسم حداد، مراد عبد الوهاب، عبد الوهابمراد.

اننا في الوقت الذي نطالب بالافراج عن اخواننا من المنطقة فورا لا يمكننا ان نفصل الممارسات القمعية ضد طلابنا في المغرب وجمهورية مصر العربية وفي جميع الساحات العربية.

صادر عن مجلس كنفدرالية طلبة عمان والخليج العربي في لبنان

اتحاد الامارات

اعتقال عدد من الضباط بعد اكتشاف حركة مسلحة في الجيش

— اتحاد الامارات العربية — رسالة خاصة

اعتقل (٣٧) ضابط وصابط صف وجندي يوم ٢٨—٢—١٩٧٣ من العاملين في قيادة قوة دفاع اتحاد الامارات، في معسكر المرقاب القريب من الشارقة. بتهمة التحضير للقيام بحركة مسلحة في اتحاد الامارات، كما القي القبض على عدد كبير من ابناء ظفار المتواجدين في الامارات.

وعرف من المعتقلين الاسماء التالية:

الرئيس علي سعيد — قائد سرية مدرعات

الملازم اول علي سالم

الملازم اول مصبح خلفان

الملازم اول فارع

الملازم اول سعود

واكتشف اثر الاعتقال كمية كبيرة من الاسلحة المضادة للدروع، ومنشورات تدعو للثورة، في قيادة قوة دفاع اتحاد الامارات.

وقد اشرف على عملية الاعتقال الشيخ محمد بن راشد وزير دفاع الاتحاد، ورجل المخابرات البريطاني «جون بريكز».

واتضح ان من بين اهداف الحركة المسلحة اعتقال القائد البريطاني لقوة دفاع الاتحاد مع البريجادير

BUD

وقد تم تسليم المعتقلين وهم من اصل ظفاري الى السلطان قابوس.

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف: ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت—لبنان

موضوع الغلاف

اسرائيل في البحر الاحمر ودور الحراس الثلاثة للمصالح الاميركية

جيش اسرائيل هو خط الدفاع الاول للمصالح الاميركية.

السعودية طرحت «أمن البحر الاحمر» من زاوية استراتيجية السلام الاميركي.

احتلت ايران الجزر العربية.. فتحسنت علاقاتها مع الدول العربية!

فجأة اكتشفت القاهرة — عبر «الاهرام» — ان اسرائيل احتلت جزرا عربية في البحر الاحمر نقلا عن مجلة «التايم» الاميركية.. وبعد هذه المفاجأة دعت «الاهرام» الى عقد اجتماع للدول العربية الواقعة على البحر الاحمر من خلال الجامعة العربية، وبدأت أجهزة الجامعة العربية تتحرك، فالامانة العامةتحضر للاجتماع «الخطير» المرتقب،والامانة العسكرية تعد دراسة «هامة جدا» عن النشاط الاسرائيلي في البحر الاحمر، وعلى كل حال فالجامعة العربية تجري تحقيقا واسعاواتصالات عاجلة للتحقق عن الانباء الخاصة باحتلال اسرائيل لهذه الجزر!..

هذه الصورة الفعلية للواقعالعربي ليست كاريكاتورية ولا مبالغة، فقد حدثت بالضبط، هذا الاسبوع، وتجسدت في سلسلة المانشيتات التي ظهرت في أعداد متتالية من «الاهرام» هذا الاسبوع..

لماذا اكتشفت «القاهرة» هذا الاحتلال الاسرائيلي للجزر اليمنية هذا الاسبوع، ولماذا تبرعت «التايم» لتكشف ذلك في هذه الفترة؟..

المعروف ان النشاط الاسرائيلي في البحر الاحمر ليس بجديد، وأن هذا الاحتلال نفسه قد تم منذ عدة شهور، وأن مؤتمرا لدول البحر الاحمر قد عقد في العام الماضي وحضرته مصر، وكان موضوعه «أمن البحر الاحمر»، وكانت السعودية — بالطبع — تطرح هذا الامن لا من زاوية الخطر الاسرائيلي، بل من زاوية تأمين مصالح النفط ضمن استراتيجية السلام الاميركي في المنطقة.. وكانت جمهورية اليمن الديموقراطية التي تحاصرها السعودية وتحشد قواتها العسكرية الضخمة على حدودها، وتدبر لها الغزو تلو الغزو، قد كشفت هذا النشاط الاسرائيلي المدعوم من أميركا الذييتم بالتواطؤ مع السعودية نفسها ومع أثيوبيا..

اذن، فالنشاط الاسرائيلي في البحر الاحمر، واحتلالها لبعض الجزر لم يكن بحاجة الى «التايم» لمعرفته واكتشافه..

فالاحداث التي تجري على قدم وساق في الخليج العربي وفي منطقة الجزيرة العربية من مضيق هرمز الى باب المندب، هذه الاحداث تجري في سياق محدد: تأمين المصالح الاميركية النفطية عبر «أدوات محلية» هي ايران والسعودية واسرائيل..وهذا هو «الوجه الاخر» للسلام الاميركي — الاسرائيلي.

وهكذا قامت ايران بدورها، فأحتلت الجزر العربية وأنزلت «قوات ايرانية» في ساحل عمان لمساعدة السلطان قابوس.. وأصبحت ايران بتسليحها القوي وبصفقات الاسلحة الضخمة التي عقدتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا القوة الضاربة الرئيسية في المنطقة، للسيطرة على مواصلاتها وعلى مضائقها، ولفرض الهيمنة الكاملة من خلال القوة العسكرية التي تملكها.

وقامت السعودية —أيضا— بدورها في محاصرة اليمن الديموقراطية وضرب الحركة الوطنية في الجزيرة والخليج ولم تزل في السعودية عدة قواعد أميركية..

أما اسرائيل التي تلعب «الدور الاول»، فانها لم تخف دورها أثناء المباحثات الاخيرة بشأن التسوية السلمية التي دارت في واشنطن... فاسرائيل، كما كتبت بعض الصحف الاسرائيلية نفسها، أكدت دورها أمام اميركا على الشكل التالي:

١ — لن تتورط أميركا مباشرة في الدفاع عن مصالحها في المنطقة، لان اسرائيل موجودة.

٢ — على اميركا ان تقدم لاسرائيل «المعدات العسكرية» فقط، وهي قادرة على فرض «الاستسلام».

٣ — ان اسرائيل قوية وقادرة على فرض هذا الاستسلام دون تحويلهالى «نزاع عالمي».

٤ — ان اسرائيل القوية هذه هي في الحقيقة ضمانة للمحافظة على المصالح الاميركية في المنطقة. (وكما جاء في الصحيفة الاسرائيلية: ان الجيش الاسرائيلي بقوته المطلقة والنسبية، هو خط الدفاع الاول عن المصالح الاميركية).

٥ — ان اسرائيل هي الضمانة الوحيدة للمحافظة على الانظمةالموالية لاميركا.. (عبرت الصحيفة الاسرائيلية عن ذلك بالقول: اننا قلنا على مسمع من الاميركيين اننا أيضا الضمانة الوحيدة للمحافظة على الانظمة الاسلامية الموالية لهم في المنطقة. ومهما يبدو هذا الامرغريبا، فأن اسرائيل في نهاية الامر هي التي تحمي نظام الاردن الموالي للغرب كما ثبت نظريا وعمليا في اليوم الذي دخل فيه السوريون الاردن بالقوة!!

٦ — وأخيرا فان مصالح اسرائيل مدموجة فعلا بمصالح الاميركيين بالمنطقة.

وعلى أساس ذلك كله انتهت مباحثات التسوية السلمية الى مأزقها الدائم من جديد: الاستسلام الكامل أمام شروط اسرائيل! ومهما كان حجم التنازلات العربية، فان اميركا ترىفي اسرائيل ضمانتها الاولى والرئيسية.

في هذا السياق يأتي الكشف عن احتلال الجزر اليمنية في البحر الاحمر.. فأسرائيل القويةالقادرة علىحماية مصالحها ومصالح الاميركين،ومصالح «الادوات المحلية الاخرى»،اعتبرت البحر الاحمر امتدادا حيويا لاحتلالها لسيناء وغيرها من الاراضي المحتلة، فهي موجودة على ضفاف القناة، كما هي موجودة على باب المندب.

ومهما كان شكل الاحتلال الاسرائيلي، مستترا بالثياب المدنية أو علنيا، فان اسرائيل تجد فيالتواطؤ الرجعي العربي جسرا لعبورها الى الجزر العربية في البحر الاحمر،وتجد في السياسة السلمية والاستسلامية العربية تشجيعا لمزيد من فرض همنتها وتوسعها وتأمين مصالحها ومصالح أميركا معا...

عندما احتلت ايران الجزر العربية شاركت أجهزة الاعلام العربية الرسمية في «غضب الجماهير العربية» واستنكرت وصرخت، ثم هدأ كل شيء.. وبعد فترة بدأت العلاقات مع ايران تعود الى أحسن مما كانت عليه، فأقامت دولة الامارات علاقات ديبلوماسية، وتوسعت ايران في علاقاتها السياسية والعسكرية مع دول وسلطنات الخليج العربيوعمان، ونزل٦٠٠ جندي ايراني لمساعدة السلطان قابوس، وانهالت الاعلانات عن «ثورة الشاه البيضاء» في «الاهرام» وغيرها من الصحف المصرية، وتضامنت ليبيا مع السلطان قابوس الذي نال الدعم العسكري الايراني، وبقيت الجماهير العربية وحدها في اتحاد الاماراتتتساءل:لماذا لا نسترد جزرنا من ايران بالقوة؟

● تأتي — الان — الصرخةالجديدة بعد اكتشاف ان اسرائيل احتلتجزرا عربية في البحر الاحمر، وتصرخ «الاهرام» وتنادي الجامعة العربية وتطالب بأستراتيجية عربية موحدة لمجابهة الخطر.. تنادي السعودية التي على أرضها نفسها توجد قواعد اميركية — (وهل تختلف القواعد الاميركية عن القواعد الاسرائيلية؟) تنادي السعودية وغيرها الى الوقوف معا في وجه الخطر؟!..

صرخة اخرى من صرخات الانظمة العربية المستسلمة — وهي على كل حال — لن تستمر طويلا.. ابعدها ستعاود الانظمة المعنية صمتها وتواطؤها ومسيرتها السلميةمناجلان تنقذ نفسها لا أن تنقذ الاراضيالعربية المحتلة او التي ستحتل!

مسقط: معونة من حكومة الاردن لسلطنة قابوس

قررت الحكومة الاردنية منح معونة لسلطنة عمان لاعادة تنظيم الادارة والخدمات الفنية في مجال الطيران المدني، وقد قرر مجلس الوزراء ايفاد عبد الرزاق يونس رئيس هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية والطيران المدني الى مسقط حيث يدرس مع ادارةالطيران المدني في سلطنة عمان حالة الخدمات الفنية والادارية فيها،وستحدد الحكومة الاردنية طبيعة المعونة التي تقدمها لعمان على ضوء التقرير الذي يقدمه لها عبد الرزاق يونس.

مشروع الاتحاد العمالي العام لتعديل مواد الصرف الكيفي من قانون العمل

ضغط الجماهير فرض المفاوضات .. وضغطها الكفيل بإنجاحها



لقد أظهرت النضالات العمالية الاخيرة بصورة واضحة وملموسة أمام أوسع الجماهير العمالية في المدينة والريف ، المكانة المركزية التي تحتلها مسألة الشباب في العمل بالنسبة للطبقة العاملة وسائر الكسبة والمستخدمين . فمواد قانون العمل التي تكرس حق أرباب العمل شبه المطلق في الصرف الكيفي كانت ولا تزال تشكل سلاحا قاتلا لاخضاع الطبقة العاملة وابتلاع وافشال المكاسب القليلة التي قد تحققها الحركة العمالية عبر النضال والتضحيات . ولقد تضاعفت أهمية مسألة الثبات في العمل في الاونة الاخيرة نتيجة عدة عوامل . أهمها :

— اتساع البطالة ، وبالتالي تزايد ضغط الايدي العاملة الرخيصة (المحلية أو السورية والفلسطينية) على اليد العاملة المستخدمة حاليا .

— سهولة لجوء أرباب العمل للصرف الفردي والجماعي بعدما باتت تعويضات نهاية الخدمة مودعة في صندوق الضمان الاجتماعي ، بحيث لم يعد أرباب العمل مضطرين الى اقتطاع مبالغ كبيرة من رؤوس اموالهم المستخدمة في الانتاج لدفع تعويضات العمال المصروفين .

— تزايد وطأة الازمة الاقتصادية على أوسع جماهير الشغيلة ، مما دفعها الى المزيد من التحرك والمطالبة .

وأمام ضغط هذه العوامل ، اخذ ينكشف لاعداد متزايدة من العمال أن الصرف الكيفي يطيح بطريقة شبه كاملة بحقهم في التنظيم النقابي . والصرف الكيفي يسمح لارباب العمل بالالتفاف على مكسب الضمان الصحي . والصرف الكيفي سيف مسلط على أبسط مطالبة أو تحرك لزيادة الاجور وتحسين الاوضاع المعيشية ومقاومة تشديد وتيرة الاستغلال وتحسين شروط العمل .

منذ صدور قانون العمل عام ١٩٤٦ والطبقة العاملة تناضل من اجل الغاء الصرف الكيفي . ولقد تقدمت في السابق عدة مشاريع لتعديل المواد المتعلقة بالثبات في العمل ، كان اخرها المشروع الذي قدمه الاتحاد العمالي العام (انظره في مكان اخر من هذه المجلة) بتعديل المواد ١٣ و ٤٠ و ٥٠ من قانون العمل المتعلقة بفترة التجربة والصرف من الخدمة والاجازات المرضية .

ان توقيت هذا المشروع ، والظرف الذي يأتي ضمنه ، ومضمون التعديلات المقترحة ،والوسائل المعتمدة لفرضها — كلها امور تثير عددا من الملاحظات نتعرض لها فيما يلي :

المواد ١٣ و ٤٠ و ٥٠ كما هي في قانون العمل

المادة ١٣ :

يحق دوما لكل من الفريقين المتعاقدين ان يوقف بمشيئته مفعول عقد الاستخدام المعقود لمدة غير معينة ، وعلى رب العمل في مثل هذه الحال ان يتقيد باحكام الفصل الخامس من هذا الباب .

أما الاجير فيتحتم عليه أن يخبر رب العمل بعزمه على انهاء العقد قبل شهر واحد من هذا العزم اذا كان قد مضى على تنفيذ عقد الاستخدام مدة ثلاث سنوات فما دون وقبل شهرين اذا كان قد مضى اكثر من ذلك .

يتعرض الاجير الذي يخالف احكام الفقرة السابقة لتعويض يعادل اجرة شهر او شهرين حسب مقتضى الحال .

تدون هذه المخالفات في دفتر الاجير الخاص المنصوص عليها في المادة التالية .

واذا تعاقد الاجير بعد فسخه العقد خلافا للاصول مع رب عمل جديد وكان هذا الاخير عالما بالامر فانه يكون مسؤولا بوجه التكافل عما يحكم به رب العمل الاول .

المادة ٤٠ :

اذا اصيب الاجير بمرض غير الامراض الناجمة عن خدمته وحوادث العمل المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي رقم ٢٥ بتاريخ ٤ ايار سنة ١٩٤٣ ، فله الحق باجازة مرضية تحدد كما يلي :

١ — شهر براتب كامل .. شهرين ونصف بنصف راتب للاجير الذي قضى في الخدمة من سنتين الى اربع سنوات .

٢ — شهر ونصف الشهر براتب كامل وشهر ونصف الشهر بنصف الراتب للاجير الذي قضى في الخدمة من اربع سنوات الى ست سنوات .

٣ — شهران براتب كامل وشهران بنصف راتب للاجير الذي قضى في الخدمة من ست سنوات الى عشر سنوات .

٤ — شهران ونصف الشهر براتب كامل وشهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجير الذي قضى في الخدمة من عشر سنوات وما فوق .

تخفض هذه المدات الى ثلثها للاجراء الذين يشتغلون لدى اصحاب المهن الحرة والحرف وصناعات المشغل والاشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٠ من قانون التجاره .

المادة ٥٠ :

لرب العمل ان يصرف في كل آن اجراءه غير المرتبطين معه في عقد استخدام او اتفاق لمدة معينة . ولكن عليه ان يوجه الى الاجراء في المهل المعينة في المادة ١٣ من هذا القانون انذارا بالصرف من الخدمة .

يوجه الانذار في كتاب مضمون مع اشعار بالوصول .

الأراضي المحتلة

سلطات الاحتلال تسرق وثائق مهمة تتعلق بملكية الأراضي في الأغوار

فوجىء سكان مدينة نابلس والفلاحون في المنطقة بخبر كانت سلطات الاحتلال قد أشاعته في مطلع اذار الحالي عن اختفاء وثائق هامة تتعلق بملكية اراض زراعية في الاغوار ، تعتبر من أخصب المناطق ، التي يعتمد عليها فلاحو منطقة نابلس في سد احتياجاتهم المعيشية في ظل الافقار المتزايد ، الذي يتعرض له السكان نتيجة لسياسة المحتلين ، هذه السياسة القائمة على الحاق القطاع الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية باحتياجات السوق الرأسمالية الاسرائيلية . ويتعلق الامر بملكية عشرات الالوف من الدونمات المسجلة في دائرة تسجيل الاراضي في نابلس .

وفور انتشار الخبر تداعى الفلاحون في المنطقة حيث عقدوا اجتماعات عدة متواصلة في دار البلدية وفي مقر الغرفة التجارية في المدينة ، وارسلوا على الفور مذكرات احتجاج الى سلطات الاحتلال تطالب بالتحقيق الفوري في هذا الامر وباعادة الوثائق المسروقة . وحذر الفلاحون سلطات الاحتلال من النتائج المترتبة على هذا العدوان البالغ الفظاظة على مصادر ارزاق مئات العوائل من المزارعين . وجدير بالذكر ان هذه ليست الحادثة الاولى من نوعها بل ان سلطات الاحتلال الصهيونية دأبت في الماضي وبأساليب مختلفة على انتزاع ملكية ما يزيد على أربعين الف دونم من أراضي الاغوار في الضفة الغربية بطرق المصادرة ، وهي الان تسعى الى نفس الهدف بمثل هذه الوسائل الشريرة والقذرة .

وجدير بالذكر أيضا أن الفلاحين في منطقة نابلس لم يخفوا استنكارهم لسياسة حكام عمان ، والتي من المحتمل ان تكون متواطئة مع سلطات الاحتلال في اخفاء وثائق ملكية الاراضي هذه ، خاصة وأن الفلاحين باتوا يدركون ابعاد خيانة النظام الاردني وتخليه حتى عن حقهم في فلاحة اراضيهم . وتفيد الاخبار الواردة من نابلس ، ان بعض الفلاحين قال معلقا على خبر اختفاء هذه الوثائق الهامة ، بأن ذلك يأتي في الوقت الذي يعلن فيه حكام عمان استعدادهم للتخلي عن شريط على طول نهر الاردن لصالح المستعمرات الصهيونية وما تسميه سلطات الاحتلال بشريط الامن على النهر من أجل تواجد قواتها المحتلة في أعقاب تسوية استسلامية يعقدها حكام الاردن مع اسرائيل .

عُمان

سلطات مسقط تعترف بهجوم جيش التحرير الشعبي على قاعدة صلاله

● اعترف ناطق باسم جيش السلطنة في مسقط بتاريخ ١٤ من هذا الشهر بهجوم كبير شنه جيش التحرير الشعبي من المرتفعات القريبة على قاعدة صلاله التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني . وذكر بيان السلطة ان قذائف المدفعية الصاروخية عيار ٧٣ ملم قد سقطت في أرض المطار وأصابت طائرتين احداهما طائرة هيلوكبتر بأربعة عشر مقعدا وطائرة نقل وقد اصيبتا باضرار بالغة كما أن حظيرة قطع الغيار ومن ضمنها محركات الطائرات قد اصيبت اصابات مباشرة مما تسبب في تدمير محتوياتها .

واعترف الناطق باسم جيش السلطنة بأن عددا من أفراد العدو قد اصيبوا بجراح .

بالطبع فان هجوما بهذه الدقة والعنف والذي اضطر العدو الى الاعتراف به وبخسائره وهو الذي لا يعترف بخسائره الا عندما تكون الخسائر كبيرة ولا يمكن تغطيتها .. مثل هذا الهجوم لا بد أنه تسبب في خسائر أكبر بكثير مما اعترف به العدو فالمعروف ان قاعدة صلاله تحتوي على طائرات بريطانية من جميع الانواع (مقاتلة وناقلة للجنود وهيلوكبتر) وتضم ثكنات للضباط والطيارين الانجليز .

ان هذا الهجوم الناجح لجيش التحرير الشعبي في اقليم ظفار هو رد الجبهة الشعبية على حملات التنكيل والقمع التي تشنها السلطات الاستعمارية الرجعية ضد الجماهير في عمان .

● وكانت قوات جيش التحرير الشعبي (اقليم ظفار) قد أذاعت تقريرا عسكريا عن عملياتها :

في الاسبوع الاخير من فبراير الماضي قامت قوات جيش التحرير الشعبي والمليشيا الشعبية بثلاثة عشر هجوما على مراكز ومعسكرات العدو في الاقليم الجنوبي من عمان (ظفار) شملت مواقعه شمال صرفيت وبلغ مجموع الهجمات خلال هذا الاسبوع تسع هجمات وشن ثوارنا هجوما عنيفا على مراكز العدو في معتبراني بالممر ، نتج عنه قتل وجرح ثمانية من أفراده واستشهاد ثلاثة من ثوارنا الابطال وشملت أيضا هذه الهجمات معسكر العدو في خيصال بالمنطقة الشرقية ، فيما يلي تفصيلا لهذه العمليات :

المنطقة الغربية :

في المنطقة الغربية من أقليم ظفار شنت قوات جيش التحرير الشعبي العاملة في صرفيت ، تسع هجمات ناجحة على مواقع العدو البريطاني ومرتزقته في شمال صرفيت وقد استخدم مناضلونا في هجماتهم هذه مدافع الهاون المختلفة التي دكت مواقع العدو وتحصيناته وكبدته خسائر فادحة في الارواح والعتاد وأشعلت النيران في مواقعه ومخيماته ، ولعل أبرز هذه الهجمات التي شنت يوم ٢٧ — ٢ — ٧٣ م وسميت باسم الشهيد سالم أحمد أبو شنب وهي كما يلي :

في الساعة الثامنة صباحا قام ثوارنا بهجوم على هذه المواقع بواسطة مدافع الهاون ومن عدة جهات ، واستمر الهجوم لمدة نصف ساعة هذا وقد شلت قدرة العدو على الرد على نيراننا لضرباتنا المباشرة ، وتم تدمير ثلاثة مواقع تدميرا كاملا . وفي العاشرة من صباح نفس اليوم واصلت قواتنا قصفها على نفس المواقع واستمر لمدة ساعة ونيراننا تدك مواقع العدو فتم على أثره تدمير ستة مواقع وشوهد العدو وهو ينقل اصابتين من أفراده . وفي العاشرة الا ربعا كانت مجموعة أخرى من قواتنا تقصف نفس المواقع بواسطة مدافع الهاون ولمدة ساعة وربع ونتج عن ذلك تدمير أربعة مواقع للعدو ، وفي ظهر نفس اليوم واصل ثوارنا قصفهم ولمدة نصف ساعة . من جانبنا لم تحدث أية خسائر خلال هذه الهجمات .

الممر :

في الممر قام ثوارنا العاملون في وحدة الشهيد بن غونه في الساعة الرابعة مساء ١ — ٣ بهجوم شامل وعنيف على مركز العدو في معتبراني أطلق عليه اسم الشهيد سالم أحمد أفصحيت ولقد اشتركت في هذا الهجوم مختلف أسلحة ثوارنا الابطال ومن كل الجهات ، واستمر الاشتباك مع قوات العدو لمدة ساعة استطاعت قواتنا اسكات رشاشاته ولقد تكبد العدو خسائر بلغت ثمانية من أفراده ما بين قتيل وجريح .

أما قواتنا فقد عادت وهي تحمل ثلاثة شهداء على طريق الثورة وهم :

الشهيده البطله : فاطمة أحمد سعبد قطن . الشهيد البطل : سهيل محاد مبارك . الشهيد البطل : مسعود عبد الله خنتار .

الجبهة الشعبية الديموقراطية

برقيات إلى الجبهة الديموقراطية بمناسبة ذكرى تأسيسها

لم تزل الجبهة الديموقراطية تتلقى البرقيات من مختلف الهيئات والقوى الوطنية والشعبية بمناسبة ذكرى تأسيسها ، وهذه بعض البرقيات :

● الرفاق في المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

بمناسبة الذكرى الرابعة لولادة الجبهة نقدم لكم ولعموم مناضلي شعبنا أحر تهانينا ولمزيد من الانتصارات ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية والمعتدين الاسرائيليين .

ولنناضل معا على طريق بناء الجبهة الوطنية العربية لمجابهة المخططات الرجعية في المنطقة العربية .

كونفدرالية طلبة عمان والخليج العربي

● اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

في الذكرى الرابعة لولادة الجبهة الديمقراطية نهنئكم ونهنىء جماهير شعبنا ونعاهد شعبنا ورفاقنا الشهداء على الاستمرار قدما بنضالنا المستمر والدؤوب من أجل تحقيق الاهداف التي سقط رفاقنا على طريق تحقيقها وسنسير قدما على طريق الرفاق تيسير ابو سيف وخليل عجاج وربيع وأحمد معتوق وأبو الليل .

الى مزيد من الانتصارات ضد الاحتلال الصهيوني والرجعية الهاشمية والنصر للشعوب المناضلة والى الامام .

التجمع الطلابي الديمقراطي الفلسطيني فرع دمشق

● اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

بمناسبة الذكرى الرابعة لميلاد الجبهة تتقدم اللجنة التحضيرية لتجمع المعلمين الديمقراطيين الفلسطينيين في سورية بتحياتها واعتزازها بهذه المناسبة مع شعبنا .

نحن معكم في نهج الوحدة الوطنية على أساس علاقات ديمقراطية وبرنامج سياسي وطني جذري .

اللجنة التحضيرية لتجمع المعلمين الديمقراطيين

● « بمناسبة الذكرى الرابعة لولادة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين يتقدم الاتحاد الوطني العام لطلبة اليمن — فرع سوريا — الى مناضلي الجبهة ومقاتليها باحر التهاني ، والانتصار ضد الامبريالية والصهيونية .

كما يتمنى للثورة الفلسطينية مزيدا من الانتصارات ضد العدو الاسرائيلي ، وتلاحم فصائل المقاومة الفلسطينية من جبهة وطنية ديمقراطية عريضة .

الاتحاد الوطني لطلبة اليمن

البحرين

مذكرة مرفوعة من المجلس الاداري للاتحاد الوطني لطلبة البحرين

وجه الاتحاد الوطني لطلبة البحرين مذكرة جاء فيها :

« في نهاية شهر يناير ١٩٧٣ م ، رفع طلبة البحرين الثانويون الى وزارة التربية والتعليم مذكرة تتضمن عدة مطالب من أهمها :

حرية العمل النقابي ، وذلك بتشكيل فرع للاتحاد الوطني في الداخل ، وتطبيق نظام الدور الثاني بالنسبة لامتحانات الشهادة الثانوية ، وتحسين مستوى العناية الطبية ، وقد ردت وزارة التربية والتعليم على هذا بالرفض المطلق لمطلبهم الاول . ولم يجد وزير التربية حرجا من القول ان تحقيق ذلك هو من رابع المستحيلات .. وأعطى الوعود فقط بالنسبة لتحقيق المطالب الاخرى ، وأمام هذا لم يجد الطلبة الا الاعتصام في ساحات المدارس واعلان الاضراب .

ان المطالب التي رفعها الطلاب الثانويون هي مطالب عادلة ومشروعة لكل طالب بحراني ، وأما قول وزارة التربية بأن « الاتحادات الطلابية هي مقصورة على طلبة الجامعات » فهذه حجة واهية وأمر تقرير ذلك هو راجع للطلاب ولارادتهم الحرة .

ان المجلس الاداري للاتحاد الوطني لطلبة البحرين يؤيد مطالب الطلبة الثانويين ويعتبرها حق مشروع لكل طالب بحراني ، ويرى أن الاسلوب الصحيح — الذي يجب أن تنتهجه السلطة — هو الاستجابة لتلك المطالب. اننا نطالبكم بالاستجابة الفورية لمطالب الطلبة الثانويين العادلة .

نضالات الطبقة العاملة تفرض المفاوضات حول الصرف الكيفي

منذ أن كانت قضية الثبات في العمل قضية مطروحة بالحاح والحركة النقابية توليها مكانة ثانوية ضمن مطالبها . فالسلطة كانت ترفض المناقشة حول هذا الموضوع أصلا ، ورئيس الدولة الحالي امتنع عن البحث بالموضوع عندما زاره وفد الاتحاد العمالي العام فيمطلع ولايته . وأرباب العمل متمسكون بحقهم المطلق في الصرف الكيفي ـ على قاعدة أن رب العمل هو الذي «يهب» العامل حقه في العمل وهو الذي « يسحبه » منه متى يشاء . وقد خضعت الحركة النقابية طويلا لهذا التهويل ولم تجرؤ مرة واحدة على طرحه بصورة جدية . واحتفظت به كمجرد « رفع عتب » أمام العمال،لامتصاص نقمتهم وتمييع رغبتهم القوية في التخلص من سوط البطالة والجوع المسلط فوق رؤوسهم ففي معركة ٢٥ أيار ، كان مطلب الغاء المادة ٥٠ هو أول المطالب التي « وضعت على الرف» (بالاضافة الى مطلب شمول العمال الزراعيين بقانون العمل والضمانات) عند عقد المساومة بين الاتحاد العمالي العام من جهة والدولة وأرباب العمل من جهة ثانية .

أما الان ، وفي أعقاب اضرابي غندور ، فقد تجددت المفاوضات بين الاتحاد العمالي العام ووزارة الشؤون . ما هو الجديد الذي طرأ على مواقف الاطراف المعنية الثلاثة ـ أرباب العمل ، الدولة ، الاتحاد العمالي العام ـ ليسمح باعادة البحث في مسألة العرف الكيفي بناء على مشروع جديد ؟

الجديد في الامر هو زخم الحركة المطلبية في الاشهر القليلة الماضية واتساع قاعدتها وتقاطع مطالبها عند المطالبة بالغاء الصرف الكيفي ، وانتهاء هذه التحركات بالضبط بصرف أعداد واسعة من العمال (والمعلمين) ، والاحساس المتزايد لدى العمال بخطورة سلاح الصرف الكيفي الجماعي بيد أرباب العمل كوسيلة لكسر وحدة العمال وعزل قياداتهم والعناصر الواعية طبقيا في صفوفهم عبر تخيير مجموع العمال بين البطالة والتشرد من جهة والعودة الى العمل في نفس الشروط السائدة فيه (التي لا تزال تشكل مستوى معقولا بالمقارنة مع البطالة المستشرية) .

والجديد أيضا هو انتقال أرباب العمل الى أسلوب جديد في مواجهة التحركات العمالية هو أسلوب اقفال المعامل والصرف الجماعي. واذا بالسلطة نفسها ـ كرب عمل ـ تنسخ الاساليب « الغندورية » في تعاطيها مع معلمي المدارس الابتدائية والتكميلية الرسمية . وكما اشرنا سابقا ، فان الذي بات يسمح بالصرف الجماعي هو كون أرباب العمل يودعون اموال تعويضات نهاية الخدمةفي صندوق الضمان الامر الذي يخفف من أكلاف الصرف الجماعي عليهم .

ان النضالات العمالية خلال الاشهر الاخيرة هي التي وضعت قضية الصرف الكيفي على طاولة المفاوضات مرة ثانية . ولكن في أية ظروف ؟ وما الذي جاء بالدولة الى طاولة المفاوضات ، وهي التي كرست وغطت عمليات الصرف الجماعي الاخيرة ؟ وما الذي حمل الاتحاد العمالي العام الى نفس الطاولة وهو الذي تخلى عن مطلب الغاء المادة ٥٠ خلال تحرك ٢٥ أيار وتراجع تدريجيا بشأن المصروفين من عمال معامل غندور بعد ان رفض تحويل الاضراب العام في ١٣ تشرين الماضي الى اضراب من اجل انتزاع المطالب العمالية الاكثر الحاحا ؟

الدولة « منسجمة » مع نفسها في مواقفهامن هذه الامور . تطلق الرصاص على تحرك عمال معامل غندور ، فيسقط منهم شهيدان . وتنحني أمام عاصفة الاضراب العام ، وتغطي اقفال المعامل والصرف الجماعي . ثم تتدخل ضاغطة على العمال المصروفين لكي يصدروا بياناتتتبرأ من الاحزاب اليسارية كشرط لاعادتهم للعمل ، ثم لا تلبث ان تكرس صرف ٥٨ عاملة وعامل من معامل غندور . وكما عند العمال كذلك عند المعلمين . ازاء اضراب ١٦٫٠٠٠ معلم رسمي، تستخدم السلطة الاساليب « الغندورية »اياها بصرف ٣٠٩ معلمة ومعلم . وبعد انكسار الاضراب ، تسعى لعزل العناصر الواعية والتقدمية بين المعلمين باوهام ان لا عودة عن قرار الصرفالا اذا كانتبواسطةهذا الزعيم أو ذاك .

وهذا بالضبط ما تسعى اليه عبر المفاوضات الراهنة : بعد كسر موجة التحركات المطلبية والشعبية ، تراعي الدولة ـ اضطرارا ـ وضع القيادة اليمينية للحركة النقابية لكي تستطيع امتصاص نقمة أوسع جماهير الشغيلة ومواصلة دورها كوسيط بين السلطة وأرباب العمل من جهة والطبقة العاملة من جهة ثانية . ولكن ضمن حدود لا تمسالتسليمالمطلق بسلطات أرباب العمل .

ازاء اتساع النقمة العمالية ، تسعى الدولة للتنفيس عن هذه النقمة بمكسب يأتي عن طريق القيادة النقابة المتخاذلة اياها . وازاء هذه النقمة نفسها ، تجد هذه القيادة النقابية نفسها مجدة ـ من اجل استمرار صلتها بالطبقة العاملة وتضليلها لها ـ على الخروج بمكسب ما تظهره على أنه انتصار عظيم حققته . وبهذا المعنى بالذات ، نفهم ما قاله غبريال خوري ، في خطابه أمام مؤتمر العمال الزراعيين ، ان عام ١٩٧٣ سيكون عام «الغاء» الصرف الكيفي .

عندما كانت التحركات العمالية غي أوجها ، رفض الاتحاد العمالي العام استخدام الاضراب العام لفرض الغاء الصرف الكيفي وانتزاع المطالب العمالية الملحة . ولكن ، عندما انكسر هذا التحرك وغرق في الدم ومجازر الصرف الجماعية ، تقدم الى طاولة المفاوضات لاسقاط مكسب بمعزل عن الجماهير العمالية .

هذه هي الظروف التي وضعت مسألة الصرف الكيفي مجددا على طاولة المفاوضات . وهي نفسها الظروف التي تكشف جزئية التعديلات المقترحة وضعف المواقع التي يفاوض منها الاتحاد العمالي العام . فعزل أوسع جماهير الطبقة العاملة عن المفاوضات لا يمكن الا ان يعزز مواقع السلطة وأرباب العمل .

ملاحظات على التعديلات ..

● لا توجد ملاحظات ذات شأن يمكنابداؤها على التعديلات المقترحة للمادتين ١٣ و ٤٠ من قانون العمل . فهي صالحة للمفاوضة كما هي.

● وأول ما يجب قوله بالنسبة لتعديلالمادة ٥٠ ، فهو ان الاتحاد العمالي العام يقترحالحد من الصرف الكيفي ، لا الغاءه . أي انه لا يتعرض لمبدأ الصرف الكيفي نفسه . فهو يقر بالصرف الكيفي ، لكنه يسعى لتقييد حق أرباب العمل في استخدامه . في حين ان العكس هو الصحيح . يجب رفض الصرف الكيفي ،وتحديد الحالات الاستثنائية التي يجوز فيها .

● والقيود المقترحة هي منع أرباب العمل من الصرف الكيفي في حالات المطالبة بتحسين أوضاع العمال ، وفي حال كون العامل يمارس نشاطا نقابيا أو هو عضو في مجلس نقابة أو أحد ممثليها في المعمل (ويبقى هذا المنع حتى انقضاء سنتين على ترك العامل مسؤولياته النقابية) . فيما عدا هذه الحالات ـ التي يمنع فيها الصرف من الخدمة كليا ـ لا يصبح قرار صرف أي عامل نافذا الا بعد عرضه على اللجنة الثلاثية (ممثلين عن أرباب العمل والدولة والنقابة) ، وقرارات اللجنة الزامية لجميع الاطراف ، ولها الحق في فرض العقوبات والغرامات على أرباب العمل الذين يخالفون قراراتها ، مع فرض دفع تعويض اضافي للعامل المصروف بمثابة عطل وضرر (يوازي بدل اجور سنة عمل كحد أدنى وثلاث سنوات كحد أقصى) .

ان هذه التعديلات المقترحة ، تشكل مع ذلك قيودا فعلية على حق أرباب العمل في الصرف الكيفيلعمالهم . هي خطوة متقدمة تستحق النضال من أجل فرضها . غير ان امتناع الاتحاد العمالي عن خوضه المعركة في ظرفها المناسب ـ ابان موجة التحركات العمالية الاخيرة ـ واصراره علىعزل الطبقة العاملة عن النضال من أجل انتزاع حق الثبات في العمل ورفضه الان لاية دعاية او تعبئة في صفوف الطبقة العاملة حول هذه المسألة ـ كل هذه تعزز مواقع السلطة وأرباب العمل على حساب مواقع الحركة العمالية ، كما يسمح للسلطة وأرباب العمل بالتصلب أمامالتعديلاتوالسعي لافراغها من محتواها الايجابي .

من هنا فالمطلوب :

ـ زيادة عدد الحالات التي يمنع فيها على أرباب العمل اللجوء للصرف الكيفي

ـ الدعاية والتعبئة الواسعة في صفوف الطبقة العاملة حول اهمية اكتساب حق الثبات في العمل بكافة الوسائل والاساليب .

ـ كشف مواقف الاطراف المختلفة خلال المفاوضات أمام الطبقة العاملة كلها

ـ التنسيق بين كافة القوى الديمقراطية التي توافق على هذه التعديلات والمهام .

بهذه الطريقة يمكن فرض اقرار التعديلات ومقاومة تعنت أرباب العمل وتواطؤ السلطة .

لقد فرضت الجماهير العماليةوضع مشروع تعديل حق أرباب العمل في الصرف الكيفي على طاولة المفاوضات بين وزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد العمالي . فلتفرض بتعبئتها وتنظيمها ووعيها اقرار التعديلات

المواد ١٣ و ٤٠ و ٥٠ كما يقترح الاتحاد العمالي العام تعديلها

المادة ١ : تلغى احكام المادتين ١٣ و ٥٠ من قانون العمل وتستبدل بالاحكام التالية :

المادة ٢ : خلال فترة الاستخدام على سبيل التجربة يحق لكل من رب العمل والاجير فسخ العقد بدون سابق انذار .

تحدد فترة التجربة بثلاثة اشهر على الاكثر بانتهائها يصبح العقد بحكم الاستخدام لمدة غير محددة .

المادة ٣ : على رب العمل الذي قد يضطره وضعه المالي الى الاستغناء عن خدمات اجيره ان يعلمه بذلك قبل شهر اذا كانت مدة خدمته لا تتجاوز الثلاث سنوات وقبل شهرين اذا كانت المدة تفوق الثلاث سنوات او ان يدفع له رواتبه كاملة مع جميع لواحقها عن مدة الانذار وعليه ان يتقيد ايضا باحكام المادة الرابعة من هذا القانون .

اما الاجير الذي يرغب في ترك العمل فعليه ان يعلم رب العمل عن عزمه هذا ضمن ذات المهل المحددة لرب العمل . يتعرض الاجير الذي يخالف احكام الفقرة السابقة لعطل وضرر يعادل الراتب الصافي مدة الانذار .

المادة ٤ : يخضع للتعليل فسخ عقد الاستخدام من قبل رب العمل في مطلق الحالات سواء كان الصرف فرديا او جماعيا ولا يصبح قرار الصرف نافذا ما لم يعرض على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة ٥ من هذا القانون ويحوز على موافقتها .

لا يجوز صرف الاجير في الحالات التالية :

أ ـ بسبب نشاطه النقابي عامة .

ب ـ احد اعضاء المجالس النقابية او احد ممثلي النقابة او الاجراء في المؤسسة حتى بعد مرور سنتين على تركه المسؤولية النقابية .

ج ـ في اعقاب المطالبة لتحسين اوضاع الاجراء وشروط العمل .

المادة ٥ : تعين بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية في كل محافظة لجنة ثلاثية للنظر في قرارات الصرف ويمكن تعيين اكثر من لجنة في المحافظة الواحدة وفقا للحاجة تتألف هذه اللجنة من ممثل عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برتبة مفتش عمل مجاز في الحقوق رئيسا ومن عضوين احدهما عن فئة ارباب العمل والاخر عن نقابة الاجراء المعنيين .

ـ تكون قرارات اللجنة قطعية وملزمة للطرفين .

ـ تصدر اللجنة الثلاثية وقراراتها في مهلة اقصاها شهرين .

المادة ٦ : يجري اختيار ممثلي ارباب العمل والعمال من قبل النقابة المعنية .

المادة ٧ : اذا خالف رب العمل احكام المادة الرابعة من هذا القانون او لم يخضع لقرار اللجنة الثلاثية يتعرض لعقوبة الحبس من ١٥ يوم الى ثلاثة اشهر ولغرامة من ٥٠٠ الى خمسة الاف ليرة لبنانية .

ـ في حال تكرار المخالفة تضاعف الغرامة والعقوبة في حق رب العمل .

ـ يبقى للنقابة في كلتا الحالتين الحق باتخاذ التدابير التي تراها مناسبة حفاظا على حقوق الاجراء .

المادة ٨ : علاوة عن تعويض نهاية الخدمة يتوجب للاجير المصروف من العمل خلافا لاحكام المادة ٤ تعويضا اضافيا بمثابة عطل وضرر .

يحدد مقدار التعويض الاضافي على الاسس التالية :

ـ من الاجير .

ـ مدة عمله لدى رب العمل .

ـ وضعه العائلي .

ـ نوعية عمله .

على ان لا يقل عن ما يوازي بدل اجور اثني عشر شهرا ولا يزيد على ستة وثلاثين شهرا .

مشروع تعديل المادة ٤٠ حول الاجازات المرضية

المادة الاولى : تعدل المادة ٤٠ من قانون العمل ، وتصبح كما يلي :

المادة ٤٠ : أ ـ يحق لكل عامل خاضع لاحكام قانون العمل ، التمتع باجازة مرضية تحدد مدتها كما يلي :

١ ـ نصف شهر ، بأجر كامل ، ونصف شهر ، بنصف اجر ، للعامل الذي قضى في الخدمة مدة ثلاثة اشهر واكثر حتى سنتين .

٢ ـ شهر ، بأجر كامل ، وشهر بنصف اجر للعامل الذي قضى في الخدمة اكثر من سنتين حتى اربع سنوات .

٣ ـ شهر ونصف ، بأجر كامل ، وشهر ونصف ، بنصف اجر ، للعامل الذي قضى في الخدمة أكثر من اربع سنوات حتى ست سنوات .

٤ ـ شهران باجر كامل ، وشهران بنصف اجر ، للعامل الذي قضى في الخدمة اكثر من ست سنوات حتى عشر سنوات .

٥ ـ شهران ونصف الشهر ، باجر كامل ، وشهران ونصف الشهر ، بنصف اجر ، للعامل الذي تفوق خدمته العشر سنوات .

ب ـ يحدد بمرسوم في مجلس الوزراء يصدر بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، فئات العمال الذين تستلزم طبيعة عملهم حصولهم على تقديمات المرض من صندوق الضمان الاجتماعي ، او في حالة عدم تأمين هذه التقديمات من قبل هذا الصندوق قيام صندوق خاص ينشأ على مبدأ المصلحة المتبادلة لتأمين تقديمات المرض لهذه الفئات من العمال ويحدد المرسوم في هذه الحالة الاحكام اللازمة لانشاء وادارة وتمويل الصندوق المذكور وكيفية استفادة العمال المشمولين بخدماته وغير ذلك من التفاصيل .

المؤتمر الوطني للتربية يوحد فصائل الحركة التعليمية تمهيدا للتحرك

ديمقراطية التعليم ووطنيته مطلب طلابي وشعبي عام

يوم الجمعة الماضي ، انعقد المؤتمر الوطني الاول للتربية تحت شعارات « ديمقراطية التعليم » و « الحريات النقابية والديمقراطية » و « توحيد كل القوى لمواجهة سياسة الدولة التربوية » . ومع هذا المؤتمر تستعد الحركة التعليمية ، وجناحها الطلاب بشكل خاص ، لخوض تحرك موحد تجاه مجمل سياسة الدولة التعليمية .

لكن غلبة الطابع الدفاعي على النضالات الطلابية في الظروف الراهنة ، اي الدفاع عن المكتسبات التي حققتها نضالات الحركة المطلبية التعليمية على صعيد الحقوق والحريات النقابية والديمقراطية ، تجعل من التحديد المسبق والواضح لنوع التحرك وقواهوبرنامجه واشكاله المسالة الرئيسية في عملية الاستعداد والتهيئة له .

فلقد امكن لنضالات الحركة المطلبية التعليمية ان تصل في السنوات الاخيرة الى حدود كشف مجمل جوانب خطة الدولة للرد على ازمة النظام التعليمي المتفاقمة .فتكريس الوظيفة الحالية للتعليم بتشديد وسائل التصفية ، وعدم الاستجابة لاي مطلب كان ، مهما كانت اهميته ، ما دام يصب في اتجاه مناقض لتوجه الدولة ، بل الارتداد على المكتسبات التي حققتها الحركة المطلبية ، او تقنينها . ان الكشف عن هذه الجوانب والمرحلة التي وصلتها الدولة في تنفيذسياستها التعليمية كانت النتيجة الرئيسية لنضالات الحركة الطلابية في العام الماضي . وخاصة تحرك طلاب الجامعة اللبنانية .

الا ان تنفيذ هذا الجانب من خطة الدولة لا يمكن ان يتم في مواجهة حركة مطلبية تتمتع بالقدرة على الرد بمختلف الاشكال مما يؤدي لتعرية مخططات الدولة امام اوسع الجماهير الشعبية ومنع تنفيذها بل انتزاع المزيد من المكاسب . من هنا كان القمع الوحشي الذي يتخذ طابع « المجازر » ، هو الجانب الاخر المكمل والضروريلتنفيذ اجراءات الدولة .وجاء تحرك المعلمين الرسميين ـ الذي طرح ازمة التعليم الرسمي في مرحلته الابتدائية ـ ليكمل نضالات الفصائل الاخرى من الحركة التعليمية ويكشف المدى الذي يمكن ان تصل اليه الدولة في مخططها التصفوي .

فقضية المعلمين المصروفين تبقى التجسيد الفعلي لتكامل خطة الدولة .فهي تعكسموقفها الفعلي من قضية تقرير التعليم الرسمي برمته وبصورة خاصة الابتدائي منه بنفس القدر الذي تعكس موقفها من اي تحرك يحمل هدف تحقيقها .

ويبقى النضال من اجل قضية المعلمين المصروفين الشرط الضروري لفعالية اي تحرك يراد له ان يواجه قمع السلطة وارهابها . وقد عبرت الحركة الطلابية من خلال تحركاتها في الاشهر الاخيرة الداعمة لتحرك المعلمين الرسميين عن ادراكها للمعاني التي انطوت عليها المواجهة ، حين تخطت في هذه التحركات مهمة الدعم لتدخل طرفا في المواجهة مع الدولة . فقدمت بذلك بدايات رد يهدف لتاكيد جبهتها وقد توجت محاولاتها على هذا الصعيد بالمؤتمر الوطني الاول للتربية .

التحرك الذي تستعد له الحركة الطلابية استمرار لتحركها السابق

هذا يبدو بوضوح ان التحرك الذي تستعد الحركة المطلبية التعليمية لتنفيذه ما هو الا استئناف لتحركها واستمرار له .

لذا فان هذا التحرك الذي سينطلق حاملا مطالب الحركة المطلبية التي تهدف الى تطوير وتعزيز التعليم الرسمي بكافة مراحله وبصورة خاصة قضية المعلمين المصروفين . ان هذا التحرك يحمل هدفا اساسيا له وهو التاكيد على اصرار الحركة المطلبية على الدفاع عن حرياتها الديمقراطية والتعبير عن هذا الاصرار بمواجهة الاتجاه القمعي للسلطة بصورة عملية .

من هنا ، فان نجاحه مرهون في مدى مايمكن ان يحققه من انتصار على صعيد الدفاع عن مكتسبات الحركة المطلبية على صعيد حرياتها الديمقراطية لانها الشرط الضروري المتلازم مع امكانية نجاحه في تحقيق المطالب التي يحملها .

ان تحركا بهذه الاهداف يتميز بما يلي :

اولا : انه يستند الى قوى الحركة المطلبية التعليمية بكل فصائلها . واذا كانت الفصائل المتواجدة في القطاع الرسمي من التعليم هي قواه الاساسية والفعلية الا انه يفترض ضرورة تدخل الفصائل الاخرى باعتبارها معنية بالاهداف التي يحملها ،الى هذا الحد او ذاك .

ثانيا : انه يستند الى ان الحركة الطلابيةما زالت تملك مواقع متقدمة تمكنها من مجابهة خطة الدولة ولم يمكن حتى الان للدولة ان توجه اليها ضربة بمثل حجم الضربةالتي وجهتها لحركة المعلمين الرسميين . حركة حققت من خلال نضالاتها مكتسبات تجد الدولة صعوبة بالغة في الارتداد عليها . وتمتلك الادوات النقابية المتمرسة في النضال ولا تستطيع الدولة عزلها بسهولة .

ثالثا : انه ياتي في اعقاب اول مؤتمر وطني للتربية في لبنان شاركت فيه كل فصائل الحركة المطلبية التعليمية وبصورة خاصة جناحها الرسمي ، وقد كان هذا المؤتمر خطوة هامة على طريق تأمين تماسك وصلابة الجبهة الطلابية سواء من ناحية المضمون الذي تلتقي حوله فصائل هذه الحركة والذي تمحور حول التعليم الرسمي أم منناحيةتدعيم الاطر النقابية او بنائها حيث لا تزال غير موجودة . اي انه قد حقق للحركة الطلابية خطوة لا غنى عنها من اجل توحدها بوجه مخطط السلطة .

رابعا ـ الا انه بالرغم من ذلك ، ينطلق التحرك في ظل وضعيشتد فيه قمعالسلطة لحركة الجماهير الشعبية وفرض التراجع عليها ،وهو ينضوي في اطار النضالات الهادفة لدفاع عن المكتسبات التي حققتها الجماهير الشعبية على صعيد حقوقها وحرياتها الديمقراطية . ولا بد بالتالي من ان يحكمه هذا الطابع وينعكس في الاشكال التي يمكن ان يتخذها المطلوب .

ضرورة وحدة كل فصائل الحركة التعليمية

ومن هنا تبرز المهمات المطلوبة القيام بها لاجل تامين نجاح هذا التحرك في مواجهته لخطة الدولة على صعيد التعليم .

● اولى هذه المهام ، العمل لاجل ان ياتي التحرك لجهة قواه شاملا كل فصائل الحركة المطلبية التعليمية من غير ان يكون مرتهنا بمبادرة الحركة الطلابية في القطاع الخاص لجهة انطلاقته ومما لا شك فيه ان الحركة الطلابية في القطاع الخاص هي احدى قوى التحرك ، مهما كان وزنها وتأثيرها ، والعمل على ادخالها مهمة يجب عدم النكوص عنها او التهاون بها

● ان هذا التحرك الذي يحمل المطالب الهادفة لتطوير وتعزيز التعليم الرسمي من التعليم بكافة مراحله وبصورة خاصة قضية المصروفين والذي يواجه الاتجاه القمعي للسلطة ، لا بد وان يتخذ الاشكال التي تؤكد تمسك الحركة الطلابية بالمكتسبات التي حققتها على صعيد الحريات الديمقراطية. وهي على كل حال الاشكال الكفيلة بتحقيق المطالب .

● القول بان الطابع الغالب على هذا التحرك ، هو الطابع الدفاعي ويؤدي لضرورة وعي وادراك كل مراحل مسار التحرك والاشكال التي يمكن ان يتخذها وردود الدولة المقابلة ومحاولاتها التنصلية التي مارستها في اوساط حركة المعلمين . ان هذا الوعي يشكل سلاحا فعالا للحؤول دون تمكن الدولة من استدراج التحرك سواء مباشرة او عن طريق القوى المرتبطة بها لاجهاضه والارتداد على المكاسب التي انتزعتها الحركة المطلبية من خلال نضالاتها ولم يعد مقبولا ، بالتاكيد ، ان يطلق التحرك بصورة عفوية غير عابئة بالنتائج التي يمكن ان تنتهي اليها . ولا شك ان الحركة الطلابية تملك الادوات الكفيلة بتحقيق مهمة الاستعمال الصحيح لكافة اشكال النضال .

● ان انطلاقة تحرك يشمل كل قوى الحركة المطلبية التعليمية ويتخذ الاشكال المجابهة لخطة الدولة ويستمر في هذه المواجهة رهن بحملة تعبئة واسعة ومستمرة في اوساط القاعدة الطلابية تعيد اهداف التحرك والظروف التي ينطلق منها والاشكال التي يجب ان يتخذها في كل مرحلة من مراحله . ولا بد ان تتركز هذه التعبئة بصورة خاصة على الحركة الطلابية في القطاع الرسمي .

● وفي مطلق الاحوال ان العمل بصورة موازية لاجل تدعيم وتطوير الادوات النقابية يبقى المهمة الضرورية لاجل مجابهة كل تصعيد في خطة الدولة .

ان قيام تحرك فعال يرد على خطة الدولة على الصعيد التعليمي ، يبقى المهمة التي لا يضطلع بها بصورة رئيسية الا الحركة المطلبية في القطاع الرسمي . وان النضال لتأمين شروط تحرك ناجح ، بالحدود الممكنة، يبقى مهمة القوى الوطنية والديمقراطية في الحركة الطلابية .

الاتحاد العام
لطلبة فلسطين

عندما تخطئ الجبهة الشعبية الحساب

- الأرقام الصحيحة تماما تخفي حسابات سياسية خاطئة تماما -
- حتى لا تتحول التحالفات الثنائية إلى "حلف إنشقاق" -

تعليقا على نتيجة الانتخابات الاخيرة للاتحاد العام لطلبة فلسطين في لبنان كتبت مجلة « الهدف » في ٣ اذار ١٩٧٣ تقول :

« اسفرت الانتخابات في الاسبوع الماضي لتشكيل الهيئة الادارية لاتحاد طلبة فلسطين — فرع لبنان عن نجاح لائحة انصار الثورة ، التي ضمت عناصر من حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وكانت تنافس لائحة انصار الثورة ، لائحة الوحدة الوطنية ، التي ضمت عناصر الديمقراطية مع التنظيمات الاخرى . وقد خاضت لائحة انصار الثورة هذه الانتخابات تحت شعارات « حرب الشعب طريقنا للتحرير » ، « الوحدة الوطنية ممارسة وعمل وليست شعارات براقة » .

وكان اقل عدد من الاصوات حصل عليه احد المرشحين في لائحة انصار الثورة هو ٦٨٧ فيما كان اكبر عدد من نصيب احد مرشحي اللائحة المنافسة ، اي لائحة الديمقراطية هو ٢٧٨ ، اي بفارق ٤٠٠ صوت بين اقل رقم في قائمة انصار الثورة واكبر رقم لدى لائحة الديمقراطية . »

الى هنا ينتهي مضمون حسابات مجلة « الهدف » في قضايا مصيرية ، كالوحدة الوطنية التي هي الان بالتحديد ، احد المسائل البارزة في حياة الحركة الوطنية الفلسطينية والتي تتجه انظار القوى الوطنية والديمقراطية والشيوعية الفلسطينية نحوها . واذا كان القائمون على شؤون المجلة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لا يرون في هذه المسألة غير ارقام اللوائح والفارق بين ادنى عدد من الاصوات لهذه اللائحة واكبرها لدى اللائحة «المنافسة» ، فان الحريصين على الوحدة الوطنية ، لا من موقع ترديد الشعار بل من موقع العمل ، قد اصيبوا بخيبة امل ، لما تعنيه حسابات مجلة «الهدف» .

لا شك ان الارقام صحيحة تماما ، رغم انها تجاهلت قائمة «الوطن المحتل» التي ضمت عناصر من منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية وقوى اخرى ، والتي حازت على ما يعادل ٦٠ صوتا في الانتخابات . غير ان الارقام الصحيحة تماما تخفي حسابات سياسية خاطئة تماما وراءها . ولهذا ومن اجل اجتناب الخطأ في الحسابات السياسية يصبح واجبا ان نحدد موقفا من انتخابات الهيئة الادارية للاتحاد العام لطلبة فلسطين — فرع لبنان كما تمليها واجبات النضال من اجل جبهة وطنية فلسطينية متحدة ، توحد طاقات وقوى جميع القوى الوطنية والديمقراطية والشيوعية في حركة المقاومة الفلسطينية ومنظماتها الجماهيرية ايضا :

الوقائع

اولا :

ان التجمع الطلابي الديمقراطي ، التزاما منه بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وتحديدا المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الحادية عشرة ، قد قام وقبل تشكيل لائحة الوحدة الوطنية بالاتصال بجميع القوى الطلابية الفلسطينية العاملة في لبنان . وطرح التجمع على هذه القوى برنامج عمل ، يجمع بين النضالات المهنية للدفاع عن مصالح الطلبة وبين النضالات السياسية والعسكرية التي تخوضها فصائل الثورة . ولم يقابل هذا البرنامج ، والذي اصبح فيما بعد برنامج لائحة الوحدة الوطنية ، بمعارضة او حتى بنقد من اي من الاطراف التي جرى الاتصال معها . ومن هنا ، فان الموقع الوحدوي الوطني قد طرح لا كشعار براق ، بل كبرنامج عمل للتنفيذ عبر وسائل النضال ، التي كان على التحالف القيادي عبر الانتخاب ان يحدد مجالاتها بصورة مستمرة وطيلة مدة بقاء هذا التحالف في موقع المسؤولية القيادية في الاتحاد .

ثانيا :

اما التجمع الطلابي الديمقراطي ، التزاما منه ايضا بقرارات المجالس الوطنية ، وخاصة المجلس الوطني الاخير ، حول توحيد القوى الوطنية في التنظيمات الجماهيرية ، قد طرح وقبل تشكيل لائحة الوحدة الوطنية على جميع الاطراف الالتزام بقاعدة التمثيل النسبي التي تتحدد على ضوء نتائج الانتخابات وتوزيع الاصوات بين اللوائح «المتنافسة» . ورفض المكتب الطلابي لحركة فتح هذا الاقتراح ، وخرق بذلك قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الخاصة بذلك . وقد انصاع مكتب الجبهة الشعبية الطلابي لهذا الرفض متخذا موقفا التحاقيا ، هذا الى جانب كون هذا الموقف خروجا عن التزامات اعتادت عليها القيادة الشعبية ، التي طالبت ومن على صفحات مجلة «الهدف» (٦—١—١٩٧٣) بضرورة وضع البرامج والقرارات ، التي وافقت هي عليها «بين يدي الجماهير» والقيام « بتعبئة قواعد وكوادر الثورة » على اساسها ، كي تستطيع الجماهير «ان تحاسبنا» . ان موقف مكتب الجبهة الشعبية الطلابي كان التحاقيا فعلا ، وذلك منطقي اذا راعينا حجم القوى الفعلي وانعكاسات ذلك في الانتخابات ، وهو امر لا ترضى عنه الشعبية بالتاكيد .

ثالثا :

لقد جرت الجولة الاولى من الانتخابات قبل الانتخابات الاخيرة بشهر تقريبا . وظهر في نهاية الجولة الانتخابية هذه ان النصاب الانتخابي لم يكتمل . وتعود اسباب عدم اكتمال النصاب القانوني للانتخابات الى عدة اسباب ابرزها :

● اغراق «الجمعية الانتخابية» بمئات من الطلبة المنتسبين والمغتربين عن الجامعة ، بكل ما يعنيه ذلك من اغتراب مهني فعلي واغتراب سياسي ايضا ، وذلك من اجل زيادة عدد اعضاء المرشحين للمؤتمر الوطني القادم من الاتحاد . ولم يحضر هؤلاء «المغتربون» الجولة الاولى ولا الثانية بالطبع ، دون ان يؤثر ذلك على عدد اعضاء المؤتمر الوطني . فهل ارتفع صوت مكتب الجبهة الشعبية الطلابي ، وهل ارتفع صوت «الهدف» يقول الحقيقة للجماهير !!!

● استعمال ضغوطات الرصد على طريقة الانتخابات في بعض النقابات الاميركية ، من اجل انجاح قائمة احد الاطراف داخل فتح ، وهو الطرف الذي تحالف معه عناصر الجبهة الشعبية ، ولم يرفع مكتب الجبهة الشعبية الطلابي ، ولم يرفع صوت «الهدف» يقول : ابعدوا الرصد عن منظماتنا الجماهيرية .

رابعا :

نعم ، لقد حازت لائحة الوحدة الوطنية على ٢٧٨ كرقم اعلى لاحد مرشحيها . والحسابات السياسية من موقع الوحدة الوطنية مختلف عن حسابات الارقام على طريقة «الهدف» ، والتي يظهر بانها منطلقة في وعيها حتى لقوانين الانتخابات على الطريقة البرلمانية البرجوازية . ان هذا الرقم يعني في الحسابات السياسية تقريبا نفس الرقم في الانتخابية . حقيقة ان «الهدف» في مستوى وعيها للحسابات السياسية منطلقة من اكثر البرجوازيات تخلفا . واذا كان هذا هو الامر قياسا بالانتخابات على الطريقة البرجوازية ، فهل تعبر المجلة المركزية للجبهة الشعبية عن موقف وحدوي جبهوي ، حين تفاخر على طريقة الاصلاح المتخمر بكثافة شعر ابيه ، بان الفارق بين اكبر عدد من نصيب مرشحي لائحة الوحدة الوطنية وادنى عدد من نصيب مرشحي لائحة انصار الثورة كان ٤٠٠ صوتا .

خامسا :

لقد كان على «الهدف» وغيرها من المجلات الناطقة بلسان فصيل او فصائل المقاومة الفلسطينية ان تقول سلفا ومن موقف مبدئي ان تمثيل جميع اللوائح ، لائحة انصار الثورة ، لائحة الوحدة الوطنية ، لائحة الوطن المحتل ، في الهيئات القيادية للاتحاد هو الطريق الموصل للوحدة الوطنية ... وهو الطريق الذي يجب ان تسير عليه فصائل المقاومة ، اذا هي جادة في احترام قراراتها والتزاماتها وقرارات المجالس الوطنية ، والتي صفقت لها «الهدف» في الاونة الاخيرة كثيرا او قليلا .

غير ان هذا الطريق ، ليس طريق القائمين على «الهدف» ، او على الاقل بعض القائمين عليها ، ولهذا كان الحديث عن «الوحدة الوطنية ممارسة وعمل وليست شعارات براقة» لا يتجاوز حدود الشعارية في لغة « الهدف » .

اما طرح « لائحة الوحدة الوطنية » فقد كان وسيبقى طريق اليسار المستقل . هذا اليسار ، الذي جسد شعاراته عملا بمناسبة الذكرى الرابعة لتأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية وجسدها عملا في نضالات العمال الزراعيين في الجنوب وفي مخيمات طرابلس وغيرها . كما جسدها عمليا في اتحاد طلبة فلسطين في لبنان وخارجه ، خاصة حين عارض في احدى فروع الاتحاد في اسبانيا تشكيل هيئة ادارية ، اذا استثنى منها العنصر الوحيد للجبهة الشعبية فعبر في ذلك عن التزاماته العميقة بضرورة توحيد جميع القوى الوطنية والديمقراطية والشيوعية الفلسطينية في جبهة وطنية متحدة . فالحسابات هنا لم تكن صوتا واحدا للجبهة الشعبية ، بل كانت ممثلا لفصيل وطني لا يجب استبعاده من التحالف الوطني .

وهكذا هي سياسات اليسار وحساباته السياسية ايضا .

سادسا :

لم يعد خافيا على احد ذلك الحلف الثنائي بين فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . كما لم يعد خافيا على العاملين بقضايا الوحدة الوطنية ان احد اهداف هذا الحلف يقوم على عزل الجبهة الشعبية الديمقراطية عن الهيئات القيادية في التنظيمات الجماهيرية ، بكل ما يمثل ذلك من خروج واضح على قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وعلى الخط الثوري الدافع عن ضرورة قيام الجبهة الوطنية الفلسطينية المتحدة .

○○○

ومن اجل اجتناب الخطأ في السياسة ، فليس لاحد الحق في الاعتراض على تحالفات من هذا الفصيل او ذاك شرط الا يتحول التحالف الى حلف انشقاقي . ان التحالفات ، بل ورفع درجة التحالف الى تحالف ، بين فتح والجبهة الشعبية او ذاك ، كانت ولا تزال طموحات مشروعة وقف اليسار الى جانبها ، بل وطالب بها . فهذه التحالفات تعزز من مواقع الحركة الوطنية ومن مواقع اليسار في الحركة الوطنية ايضا . وضمانة عدم تحول التحالفات الثنائية الى احلاف انشقاقية هو قدرة اليسار على شق طريقه الثوري وتوسيع القاعدة الجماهيرية التي يستند اليها في كل نضالاته . ان هذا التحالف يفرض عليه حرص جميع مناضلي الحركة الوطنية ، ومن موقع العمل على سلامة مقاييس وشروط التحالف وتوجهاته الوطنية بشكل عام . ومن هنا ، فان النسب ، التي تجاهلتها الارقام الواردة في «الهدف» ، تدل على اتساع في القاعدة الجماهيرية الطلابية المؤيدة لليسار .

كما ان ردود الفعل في اوساط حركة «فتح» الطلابية ، خاصة تلك التي طالبت بتوسيع نطاق التحالف ليشمل بالتحديد القطاع الطلابي للجبهة الديمقراطية ، تشير بوضوح الى تنامي حرص مناضلي الحركة الوطنية على سلامة مقاييس وشروط التحالف وتوجهاته .

ويبقى موقع مكتب الطلابي للجبهة الشعبية الملحق كليا بالمكتب الطلابي لفتح ، مع اسقاط عن موقع الالتزام الذي تفرضه قوانين التحالفات الوطنية العريضة .

وكلمة اخيرة : نبارك «الهدف» حساباتها الرقمية .

المكتب الطلابي
للجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين

حديث مع الرفيق ياسر عبد ربه

١٥ ألف طالب فلسطيني في مدارس منظمة التحرير في الكويت

الرفيق ياسر عبد ربه اثناء محاضرته بجامعة الكويت .

- الأرهاب الفردي لا يؤدي إلى إخراج الحركة الوطنية من مأزقها الراهن .. ولكننا نفهم أسبابه ودوافعه -

قام الرفيق ياسر عبد ربه مسؤول العلاقات الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في مطلع هذا الشهر بزيارة للكويت استمرت اسبوعا ، التقى فيها بالمنظمات الشعبية الفلسطينية في الكويت وبالعديد من القوى والهيئات والشخصيات الوطنية الكويتية. وحاضر الرفيق عبد ربه في الكويت امام «الجالية الفلسطينية» هناك ، شارحا المرحلة الدقيقة التي تمر فيها الحركة الوطنية الفلسطينية . مشددا في ذلك الى ضرورة مواصلة الالتفاف الجماهيري للثورة الفلسطينية وتعبئة الجهود الوطنية من اجل دعم الجهود المخلصة ، التي تبذل في سبيل تحقيق وحدة وطنية فلسطينية كفاحية ترد على تصاعد عدوانية اسرائيل ، والامبريالية الاميركية واعوانها في المنطقة بتصعيد النضالات الوطنية في فلسطين المحتلة وفي شرق الاردن . وفي نهاية زيارته للكويت قام الرفيق ياسر عبد ربه بزيارة العاملين في المجلة الكويتية التقدمية « الطليعة » ، حيث جرى حديث تطرق فيه الى العديد من القضايا السياسية والاجتماعية . وقد نشرت «الطليعة» الكويتية الصادرة في ١٠—٣—١٩٧٣ موجزا لهذا الحديث ، الذي نقتطف منه ما جاء على لسان الرفيق عبد ربه حول قضايا التعليم ، التي تهم الفلسطينيين في الكويت وتعتبر الان كأحد ابرز المسائل المثارة في الكويت ، لا فقط في الاوساط الفلسطينية الشعبية ، بل وفي الاوساط الوطنية الكويتية ، التي تطالب بحل يضمن المساواة في المعاملة بين الطلبة الكويتيين والطلبة الفلسطينيين ، بما فيهم ايضا طلبة مدارس منظمة التحرير الفلسطينية . وحول هذا الموضوع قال الرفيق عبد ربه .

التعليم وطلاب فلسطين في الكويت

● في الكويت اكثر من ١٥ الف طالب فلسطيني في مدارس منظمة التحرير من ابناء العمال والموظفين الصغار والفئات ذات الدخل المحدود الذين يهددون في مطلع كل عام وكل فصل دراسي بالانقطاع عن الاستمرار في التعليم بسبب عدم قدرتهم على توفير الاقساط المدرسية الباهظة بالمقارنة مع مداخيل عائلاتهم ، ويصبح المئات منهم معرضين للتشرد ، رغم أن هذه المدارس باعتراف وزارة التربية الكويتية نفسها قد حققت افضل النتائج التعليمية في العام الماضي ، حيث بلغت نسبة النجاح فيها ٨٠٪ .

ورغم ظروف الطلاب السيئة من انقطاع المياه في المدارس ، ومن الدراسة في الفترة ما بعد الظهر تحت درجة حرارة عالية ، ورغم ضآلة مرتبات المعلمين التي تتراوح بين ٤٠ — ٦٠ دينارا ، فان الاقبال على التعليم واسع وشامل بين صفوفها .

ان الموقف الكويتي والمفترض تأكيده لكل ما يتم اعلانه عن دعم الشعب الفلسطيني والمقاومة ، مفروض فيه ان يلبي حاجات جماهير الطلبة والعائلات الفلسطينية ، وان يشجع هذه الظاهرة القائمة ، فتكلفة ادارة هذه المدارس تبلغ حوالى نصف مليون دينار سنويا، بينما تعهدت حكومة الكويت هذا العام بدفع مبلغ ١٠٠ الف دينار فقط ، وهو مبلغ ينقص عن العام الماضي بحوالى ٥٠ الف دينار ، وعن العام الذي سبقه بحوالى ١٠٠ الف دينار .

ان هذه المسألة تتطلب تضافر جهود كل النواب في مجلس الامة الذين يؤكدون دائما حرصهم على مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته ، وكل الشخصيات والعناصر التي تأخذ مثل هذا الموقف وسائر الهيئات والاتحادات والنقابات في الكويت التي اكدت باستمرار وقوفها الى جانب شعبنا ودفاعه عن مصالحه الوطنية والاجتماعية .

ان هذه المشكلة تمس ما يزيد على ١٠٠ الف فلسطيني يمثلون القطاع الغالب والعامل فعلا داخل الكويت من مجموع ١٨٠ الف فلسطيني موجودين في هذا البلد .

ان من حق الذين يبذلون عرقهم وجهدهم من اجل خدمة الانتاج والحياة العامة ان يحصلوا على حق التعليم المجاني لابنائهم خاصة وان المبلغ المطلوب لتامين حاجات التعليم هو مبلغ زهيد جدا .

وخاصة ان سائر الجاليات الموجودة في الكويت تملك مدارسها الخاصة اعتمادا على مساعدات من بلدانها وحكوماتها بينما لا يتوفر مثل هذا الوضع للجماهير الفلسطينية .

اننا هنا نهيب بسائر القوى التي تعبر عن تضامنها مع شعبنا ان تعمل جاهدة للمساهمة في حل هذه المسألة .

لقد تم نقاش قضية التعليم في المجلس الوطني الفلسطيني للابناء في الكويت ، وقد لمس ان الامكانات المادية لمنظمة التحرير والتي لا تتجاوز ميزانيتها موازنة اية دائرة في احدى وزارات البلدان العربية تعجز عن حل هذه المشكلة .

ولذا فان الحكومات المعنية مطلوب منها في كل بلد المساهمة والاسراع في حل هذه المشكلة . ومن الجدير بالذكر ان هذه المشكلة يعاني منها ابناء فلسطين في الكويت بشكل خاص ، حيث توجد لها حلول بشكل او باخر في غالبية البلدان العربية .

وحديث للسياسة

كما كان الرفيق ياسر عبد ربه قد التقى قبل ذلك بجريدة « السياسة » الكويتية واجرى معها مقابلة نشرتها « السياسة » بتاريخ ٤—٣—١٩٧٣ . وقد تحدث الرفيق في مقابلة حول الاوضاع العربية والدولية ، مؤكدا ان الزيارة الاخيرة ، التي قام بها وفد من المقاومة الفلسطينية لعدد من البلدان الاشتراكية جاءت تؤكد روابط الصداقة العميقة بين الشعوب العربية وشعوب المعسكر الاشتراكي ، الذي جدد لوفد المقاومة رفضه المطلق والتام لكافة المشاريع الاميركية المطروحة وسائر الحلول الجزئية المقترحة لما سمي بازمة الشرق الاوسط وحول محاولات القوى الرجعية العربية استغلال احداث الخرطوم من اجل الحاق الاضرار بالمقاومة قال الرفيق عبد ربه :

محاولات الرجعية استغلال احداث الخرطوم

اننا اذ نفهم الدوافع والمسببات التي تقود الى اعمال من هذا النمط بسبب الظروف الراهنة وبسبب تعاظم الهجمات الامبريالية وازدياد مخططاتها لضرب الحركة الوطنية للشعوب العربية والشعب الفلسطيني ، اننا اذ نفهم ذلك نعتبر ان التصدي لهذه المؤامرات والمحاولات يتم بتوثيق العلاقات مع الجماهير العربية وقواها الوطنية ، تنظيمها ، كشف المؤامرات امامها بشكل واسع وواضح ، دفعها للنضال الجماهيري والجماعي ضد مجمل الاتجاهات الاستسلامية والمخططات الرجعية والاستمرار في حشد كل القوى الوطنية والجماهيرية لفرض الحصار على النظام في الاردن ، وفضح كل اساليب قمعه للحركة الوطنية ، والتركيز على النضال من اجل قيام جبهة وطنية في الاردن لبناء حكم وطني ديمقراطي هناك ..

ان الطريق لافشال مخططات الامبريالية والرجعية يمر عبر هذه الاشكال والاساليب ويمر ايضا عبر تنمية النضالات الجماهيرية ضد الاحتلال في المناطق المحتلة لافشال سياسة العدو في تثبيت بقائه في هذه المناطق.

اننا اذ نعتبر من حيث المبدأ الارهاب الفردي لا يقود الى اخراج الحركة الوطنية من مأزقها الراهن ولا يمكنها من تكتيل أوسع الجماهير للمشاركة الجماعية في النضال ضد المخططات المعادية ومع هذا فان المطلوب منا كثوريين ان نفهم الاعتبارات والمسببات الكامنة وراء اعمال من هذا النمط .

الأراضي المحتلة

دفاعا عن أرض الآباء والأجداد سكان كفر برعم يواصلون نضالهم

من جديد يزحف اهالي كفر برعم على القرية ، التي اجلاها عنهم الغزاة والمعتدون الصهيونيون منذ ١٩٤٨ ، رغما عن تساقط الثلوج وعن موجات الصقيع ، التي تغمر هذه الايام جبال الجليل . وفي زحفهم الجديد على قريتهم المصادرة من سلطات الاحتلال يؤكد اهالي كفر برعم تعلق والتصاق الفلاحين الفلسطينيين باراضيهم واستعدادهم الدائم للدفاع عنها ضد اطماع الغزاة .

وكانت مشكلة هذه القرية الفلسطينية الصامدة في تحديها للعدوان الصهيوني قد اثيرت بشكل حاد على الصعيد الدولي في تموز من العام الماضي ، حين تنادى أهلها وأهالي قرية اقرت لمواصلة معركة الصمود الفلسطيني في الجليل من اجل استعادة الحق المشروع والمقدس في ارض الاباء والاجداد . وكان مجلس وزراء الغزاة الاسرائيليين قد اتخذ انذاك في ٢٣ تموز ١٩٧٢ قرارا بعدم السماح لسكان القريتين في العودة ، على الرغم من قرار محكمة « العدل » العليا لسلطات الاحتلال كانت قد اتخذت قرارا في ٢٥ شباط ١٩٥٢ يقر حقوق الاهالي في العودة الى بيوتهم واراضيهم . وكان تفسير سلطات الاحتلال لقرار المنع يستند الى مبررات التوسع الاستيطاني العدواني ، والتي غلفت انذاك باسباب امنية ..

واثر صدور قرار سلطات العدو علقت الجرائد الاسرائيلية عليه موضحة بعض الحقائق ، التي كانت مجهولة حتى ذلك التاريخ للرأي العام المحلي والدولي . ومن هذه المعلومات ما يفيد من أن سبعة كيبوتسات ومستوطنات قد اقيمت على اراضي هاتين القريتين. وقد تصاعد الموقف انذاك الى مواجهة شاملة بين سلطات الاحتلال وفلاحي القريتين يساندهم عرب الناصرة وقرى الجليل والمثلث وبعض القوى الديمقراطية اليهودية . وساهم في قيادة هذه المواجهة ، التي استعمل فيها العدو بشراسة وسائل قمعه المعروفة ، مناضلو الحزب الشيوعي الاسرائيلي والاتحاد الشيوعي الثوري ، الذين نظموا حملات التضامن مع الفلاحين المقتلعين وجندوا الجماهير الواسعة للاسهام في استنكار وادانة سياسة الاقتلاع والتبديد القومي ، التي يمارسها المحتلون ضد الشعب الفلسطيني .

الاردن

ملامح التكوين الطبقي الراهن

- المعرفة العلمية للواقع هي ثورية دائماً ، وتصبح بأيدي الجماهير قوة مادية مؤثرة ..

- في عام ١٩٥٧ بدأ النفوذ الأميركي يتغلغل في البلاد بعد اسقاط الحكومة الوطنية وضرب الحركة الجماهيرية

١ — خواص التطور الاقتصادي — الاجتماعي

هذه الدراسة عن ملامح التكوين الطبقي الراهن في الاردن ، التي ستنشر على حلقات من هذا العدد — تعبر عن وجهة نظر خاصة للكاتب عصام أحمد :

١ — مدخل عام

يندرج الاردن ضمن التشكيلة الواسعة من البلدان الفقيرة والمتخلفة ، وهي التشكيلة التي تمثل الفروع الضعيفة من النظام الرأسمالي العالمي في القارات الثلاث ، اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . بيد أن هذا التعريف ، والتعريفات التي تنتهي بوصف الاردن « كبلد فقير — متخلف وتابع للامبريالية » قلما انطوت على قدر ملموس من التشخيص . فمن قبيل التكرار ان نعيد ان للاردن ، شأنه شأن باقي البلدان المتخلفة ، شروطا وسمات خاصة ، لا تميز فقط تطور العمليات الاجتماعية — الاقتصادية ، عن البلدان التي تشارك الاردن الفقر والتخلف والتبعية ، انما أيضا تميز الاردن عن عدد كبير من الاقطار العربية .

هذه الشروط والسمات الخاصة تعكس نفسها بشكل واضح في جوانب تطور الحركة الجماهيرية وتؤثر بشدة على منظمات وأحزاب الجماهير الديمقراطية والعمالية .

ان عملية تحديد شروط وسمات التطور الاجتماعي — الاقتصادي ، والبنيان الطبقي في الاردن ، ومن ثم عملية تقاسم الطبقات والفئات الاجتماعية العليا للنفوذ الاقتصادي السياسي . والمدلول التاريخي لهذا التقاسم واعادة اقتسام السلطة ، وكذلك درجة نمو وتطور باقي الطبقات والفئات الاجتماعية ، ومقدار استقلالها وعيا وتنظيما ، وشكل هذا الاستقلال وتعبيراته ، من المهام النضالية الاولية الملقاة على عاتق المناضلين المنضوين تحت راية الماركسية في بلادنا .

هذه العملية ، ظلت مؤجلة وممتنعة عن التنفيذ طيلة أكثر من عشرين عاما ، لاسباب تمت الى أوضاع وبنية الحزب الشيوعي الاردني . وكان من شأن هذا التقاعس التاريخي ، أن تعطلت امكانات رؤية لوحة تطور العلاقات والحجوم الاجتماعية عن عيون الجماهير المناضلة ، والتي يعنيها لا فقط أن تعزز مواقفها ومكتسباتها في الاطار الوطني ، وانما أيضا لحم النضال في البلاد من أجل أردن ديمقراطي تحرري ، بنضال باقي البلاد العربية ، وتوفير الشروط المادية اللازمة لمواجهة الامبريالية واسرائيل وتحقيق الاستقلال الكامل والحقيقي عن السوق الرأسمالي العالمي وعلاقاته واستنزافه ، على طريق تحرير الوطن من التخلف والاستغلال الطبقي وبناء الاشتراكية في عموم المنطقة .

ان غياب هذه اللوحة الواقعية للوضع الطبقي في الاردن ، ولصورة ومآل العمليات الاجتماعية والاقتصادية ، في ظروف تنامي نفوذ وسياسات الاستعمار الجديد ، ادى ضمن عوامل هامة اخرى ، لابستمرار المقولات السياسية التي عفى عليها الزمن ، وجمد صورة علاقات القوى عند لحظات نشوئها . وأفسح أمام تفشي الاراء والتوجيهات السياسية والتكتيكية الخاطئة ، وأمام تبين الشعارات التي تجاوزتها الحقبة ، وأكثر من ذلك اسهم غياب الوعي بمثل هذه اللوحة الواقعية للوضع الطبقي ، والتحولات التي شهدتها ، بانتشار الاوهام والارتباك في تفسير بعض التحولات الاجتماعية — الاقتصادية في البلاد . كما أن غياب البرنامج الطبقي والوطني الديمقراطي الثوري ، أدى في ظروف ومناخ تفشي الاصلاحية الى اضعاف مناعة الجماهير أمام نفوذ ودعاية القوى الاجتماعية العليا ، وأمام تضليل السلطة .

ان احزاب الحركة الوطنية والشعبية في الاردن عانت بنفسها نتائج عزلتها الجماهيرية ، عندما تعرضت لموجات القمع والتصفية والسجن وبرز هذا بصورة أكثر جلاوة عام ١٩٦٦ عندما ضربت هذه الاحزاب بدون ان يسمع للجماهير صوت رادع . بيد ان الجماهير ذاتها خرجت بعد أشهر في موجة واسعة من المظاهرات على أثر دخول القوات الاسرائيلية قرية السموع في قضاء الخليل بدون مقاومة من النظام . ان القطيعة بين الاحزاب ذات الطابع النخبوي الضيق والجماهير كانت نموذجية عام ١٩٦٦ ، ففي أحداث السموع خرجت الجماهير بمبادرة عفوية ، وبدون اسهام فعال من الاحزاب ، وما هو أسوأ أن « حزب الطبقة العاملة » احتج على حركتها ، ورأى فيها مؤامرة امبريالية !!

تجربة المقاومة في الاردن

تجلت فداحة غياب لوحة الواقع الموضوعي وحركته في تجربة المقاومة الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧ في الاردن ، والتي انتهت بمذبحة دموية للجماهير ومقاتلي المقاومة والميليشيا في أيلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ . كل هذه الكوارث ، وكل هذه الانتكاسات للحركة الجماهيرية ، كان يمكن تجنبها الى حد كبير بامتلاك شروط المعرفة العلمية ، بالواقع الطبقي في البلاد ، واخضاع التناقضات في المجتمع لصالح ترجيح كفة المقاومة والقوى الوطنية والديمقراطية في الصراع . لقد علمت هذه التجربة مزيدا من الدروس ، وأوضحت الى حد كبير مواقف الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة عند المنعطفات الحاسمة ، وأعادت تأكيد صحة العديد من اطروحات يسار المقاومة ، والتي رددت بدرجات متفاوتة من الدقة . بيد أن انتكاسة أيلول وانتصار القوى المضادة للثورة وعتاة الرجعية ، بين بجلاء أن المعرفة الواقعية بالحجوم والعلاقات الاجتماعية كانت مقتصرة عند حدود التخريج العام والمجرد.

ان القوى والفصائل اليمينية ، والاكثر استجابة للحركة التجريبية ، أطلقت صيحات الفزع من نتائج المجابهة مع النظام . ان كل الظواهر المرضية والمعادية للتقدم كانت قائمة في الاردن ، عند نشوء المقاومة وعند اتساعها . لقد كان من الممكن ان لا تنجح القوى الرجعية والمضادة للثورة في القضاء على تواجد المقاومة ، مثلما لم تنجح في الوقوف أمام نموها . وأكثر من ذلك ، لم تكن قاعدة النظام الاجتماعية أكثر تفككا وارتباكا في اسلوب مواجهة المقاومة مما كانت عشية حملة أيلول ١٩٧٠ . ان موقف الريف الاردني ، ودخوله لاول مرة معترك الصراع السياسي لصالح الثورة المضادة ، قد فتح مجددا مسالة علاقة النضال في الريف الى جانب النضال « المديني » .

ونظرا لوضع الريف الطبقي والانتاجي ، يمكن القول — رغم كل الارث والتقاليد ذات الاصول العشائرية والبطريركية التي ما زالت مؤثرة — ان نشوء العلاقات الرأسمالية ، والاستغلال الطبقي ، والافقار المتزايد للفلاحين وحتى المتوسطين منهم ، كان يشير الى تناقضات طبقية يمكن دفعها لصالح ترجيح كفة القوى المتقدمة . ان هذا الدفع لم يتم ، وسجلت قوى التحرر من جديد على نفسها خسارة حلفاء موضوعيين وممكنين في المواجهة مع عتاة الرجعية والمضادين للثورة .

من جديد ، ومن أجل انتصار الجماهير ، التي تعلمت كثيرا من دروس الانتكاسات ، والهزائم المعمدة بالدم منذ الخمسينات ، تأتي محاولة رسم اللوحة الطبقية ، وحجوم الطبقات والفئات الاجتماعية وحركتها في البلاد في الفترة الراهنة ، حيث لم تعد هذه المهمة قابلة للتأجيل ، وانما أيضا بالاساس يستحيل بدونها رسم برنامج نضال ديمقراطي ، برنامج نضال الطبقة العاملة في اطار المرحلة هذه ... معيدين التأكيد على ان امتلاك المعرفة العلمية ، الثورية دائما ، تصبح في أيدي الجماهير وقوى الثورة والتقدم ، قوة مادية مؤثرة .

٢ — الاردن في ظل السيطرة الكولونيالية البريطانية

... من بقوة في المشرق العربي ، الذي خضع للاقتسام الكولونيالي بعيد الحرب العالمية الثانية ، كانت تفتقد الحد الادنى الضروري من الشروط الكلاسيكية للنشوء والتطور السياسي والاقتصادي المستقل ، بالقدر الذي افتقدته البقعة الجغرافية المعروفة الاردن . انها البقعة الاكثر نموذجية والاكثر تجسيدا لكافة الويلات التي جرتها الحرب العالمية الاولى على المنطقة ، والتي يصدق فيها التعبير اللينيني ، كحرب غزو ونهب من أجل اقتسام واعادة اقتسام المستعمرات ، اذ تجسدت في كافة اقطار المشرق العربي المنقسم بين بريطانيا وفرنسا شروط تطور متفاوتة يتجاذبها قطبان : التخلف المتوارث ، والتبعية للامبريالية .

لقد تميز الاردن عن باقي المشرق العربي انذاك بتخلفه الشديد وبضعف تطور قواه الانتاجية وبشيوع علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية ، الطبيعية — البطريركية ، والبضاعية الصغيرة في أدنى الحدود . وواقع الامر ان انتقال الاردن الى السيطرة الكولونيالية لم يرتبط بوضوح بالشكل التقليدي من الاستنزاف الذي عرفه المشرق العربي وباقي البلدان المتخلفة ، أي ذلك الشكل من الاستنزاف الاقتصادي الذي يترك للبلدان الفقيرة مهمة تزويده بالسلع والمواد الخام (المعدنية والزراعية) . وبالمقابل تقوم دول المتروبول بتصدير المواد المصنعة والسلع الجاهزة ، وهي العملية التي تعكس اتجاها متزايدا لفارق كمي ونوعي مضطرد للتفاوت بين البلدان الرأسمالية الصناعية والبلدان المتخلفة . بيد أن الاستنزاف أخذ أشكالا وتعابير اخرى ، فمن جهة اخضعت البلاد لوتيرة تطور عشوائية ، كان من شأنها في اطار السيطرة الكولونيالية ، ترضيض البنى الانتاجية — والاجتماعية التقليدية واقحامها بفظاظة ضمن السوق الرأسمالي العالمي . فأخذ التبادل البضاعي ، وعلى أساس الاقتصاد النقدي ينمو بأشكال غير منصفة ، فمن جهة أخضع نظام الارض المشاعي اليدوي للتقسيم لتسهيل جباية الضرائب ، الامر الذي فتت الارض بين عدد كبير جدا من الملاكين الصغار ، (دون ان يعني ذلك عدم وجود ملاكين كبار) ، تتجه انتاجيتهم للتناقص وديونهم الى التزايد ، كما ازداد معدل الاعالة لمتوسط الحيازة الواحدة ، كما لم تجر محاولات ملموسة لتنظيم عملية التوطين للبدو الرحل ، والاستقرار في الارض ، في ظروف تؤول شيئا فشيئا الى تضييق الخناق على اقتصادهم المدمر ، ومن جهة ثالثة ، لم تقم محاولات لاصلاح الاراضي وتنظيم توزيع المياه .

وهكذا اقتصر التنظيم الزراعي على التشريع والتنظيم الضريبي للاراضي ، وهو ما كان متصلا مباشرة بموارد الدولة وتحصيلاتها المحلية . وهكذا وفي الوقت الذي كانت انماط اقتصاد الكفاف (الاكتفاء الذاتي) سائدة ، بات الاقتصاد النقدي هو الشائع ، أن التحصيلات الضريبية ، وشروط التبادل غير المتكافئة ، لم تقلص فقط حصة الفائض الاقتصادي من الانتاج الذي كان يصدر للخارج ، ويتمثل بالمواد الزراعية وخاصة الحبوب ، وانما أيضا تقلصت حصة الانتاج الضروري للحياة . الى جانب هذا لم يكن من شأن السيطرة الكولونيالية ، ... من طبيعة استخدامها للبلاد ، الا ان تزيد الوضع الاقتصادي للجماهير سوءا على سوء ، اذ حملت الجماهير أعباء بناء جهاز اداري متنام ، وجيش من الحرس والجنود المخصصة لاغراض القمع على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني ، كما حملتها أعباء نفقات القوات البريطانية . وبسبب كل ذلك ، زاد ميل الميزان التجاري ، الى العجز لصالح الخارج بوتائر سريعة . ورغم عدم وجود احصاءات دقيقة في عهد مبكر من السيطرة البريطانية على البلاد ، الا أن أرقام الاعوام ١٩٣٧ — ١٩٤٩ تعطى دلالات نموذجية حول التحولات التي جرت في ظل الكولونيالية ، ففي عام ١٩٣٧ ، كانت الصادرات الوطنية توازي ٥١١,٠٠٠ جنيه فلسطيني وكانت الواردات ضعفها تقريبا ١,٠٥٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني . وبعد ١٢ عاما ، أي عام ١٩٤٩ تضاعفت الصادرات مرة واحدة تقريبا (١,٠٥٣,٠٠٠ جنيه) ، في حين أن الواردات تضاعفت ١٢ مرة تقريبا فبلغت ١٢,٧٤٤,٠٠٠ جنيه !! اما الموازنة الحكومية ، فتعكس ذات الاتجاه ، أي الاعتماد على الخارج ، فقد كان من شأن القاء أعباء غير ضرورية على البلاد ، فقد تضاعفت هذه الميزانية ، التي تنفق مواردها على البنود المتكررة ، أكثر من خمس مرات بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٩ ، كما شكلت أحد المظاهر الاساسية التي تسم النظام الاردني الحالي ، أي الاعتماد على العون الخارجي ، فقد بلغ معدل اعتماد موارد الموازنة الاردنية على المساعدات الخارجية ما نسبته ٤٥ بالمائة من مجموع الواردات خلال الاعوام ٣٧ — ١٩٤٩ .

وهكذا ، وفي ظل السيطرة الكولونيالية ، اتجه تطور البلاد باتجاه الخضوع لحاجات وشروط المصالح البريطانية والاستعمارية عموما في المنطقة من جهة ، وباتجاه الخضوع أكثر فأكثر للسوق الرأسمالي العالمي ، الامر الذي كان من شأنه أن ينمي برجوازية كمبرادورية تنامت مصالحها بسرعة منذ الحرب العالمية الثانية ، وأن ينمي الى جانبها فئات برجوازية متصلة بقطاع الدولة والجيش ، ذات مناشيء قومية وتقليدية . وأخذت تغزو الريف البضائع المصنوعة مما ترك اثارا مدمرة على نمط الاستهلاك ولم تترك أية فرصة لتنامي الزراعة بفضل الاستنزاف المستمر للفائض الزراعي .

كما ان اتجاه نمط الملكية القديم — المشاعي ، وشبه المشاعي — الى التفتت في ملكيات أصغر فأصغر وهو الاتجاه الذي ظهرت نتائجه المدمرة على الاقتصاد الفلاحي في فترة لاحقة ، ومن جهة اخرى ، لم يكن من شأن هذا الشكل من التطور ان ينشىء وينمي الحرف والصناعة ، بل على العكس قضى على الحرف التقليدية الضئيلة الملتصقة بالزراعة . وهكذا لم يكن في البلاد حتى حرب ١٩٤٨ ودمج الضفتين الغربية والشرقية ، الا بعض الصناعات الضئيلة مثل المشروبات ، السجائر ، والفوسفات ، كما كان عدد العمال في هذه الصناعات ضئيلا للغاية ولا يكاد يذكر .

وبفضل السياسة الكولونيالية البريطانية وعلى أيديها ، تربت مصالح بعض الفئات العليا من المجتمع ، ان هذه الفئات كانت التجار الكومبرادوريين ، وكبار الملاكين العشائريين ، وبعض السياسيين المحترفين وكبار الموظفين في الدولة . وعبر هؤلاء تم تأسيس القاعدة المادية لارتباط النظام بالامبريالية ، وجرى تطوير القطاعات الاقتصادية بالحدود التي تلبي حاجات السياسة الكولونيالية في المنطقة .

وهكذا فان شكل الاستنزاف الكولونيالي ، لم يكن مرتكزا ، بالاساس على الاستنزاف الاقتصادي التقليدي ، وان لم يخل منه ، وانما على اعتماد البلاد كموقع استراتيجي وسياسي للاستنزاف الاقتصادي في المناطق العربية الاخرى ، وبخاصة ثروات البترول . وفي اعتماد الادارة والجيش كاداة قمع محلي وعربي لخدمة الاستنزاف في مناطق اخرى ولخدمة مواقع النفوذ (مقاتلة الثوار الفلسطينيين ، الثوار السوريين ، قمع انتفاضة العراق الوطنية في الاربعينات ، حراسة خطوط البترول والمرافق الامبريالية خلال الحرب الثانية .. الخ) .

وكما ذكرنا ، فأن صلة الاردن بالسيطرة الكولونيالية لم يخل من استنزاف اقتصادي ، فقد جرى استثمار مياه نهر الاردن من قبل شركة انجليزية — صهيونية للكهرباء ، كما جرى استثمار البوتاس في البحر الميت ، ومدت خطوط أنابيب النفط عبر الاراضي الاردنية لصالح التابلاين وشركة نفط العراق ، وكل هذه الاستثمارات تمت بدون أي عائد للبلاد ، بل بتسهيلات متعددة ، وبدون حتى الالتزامات الضريبية البديهية .

مظاهرة عمالية في الاردن

٣ — وحدة الضفتين الشرقية والغربية

بعيد الحرب العربية — الاسرائيلية (١٩٤٨) ، وضم الضفة الغربية الى الكيان الاردني ، أصبح عدد السكان ثلاثة أضعاف عددهم قبل الحرب . لقد ساقت هذه الاحداث انعطافا حادا في البنى الاجتماعية — الاقتصادية للبلاد ، حيث توفرت مع زيادة السكان ، ومع وجود اراض زراعية خصبة ، وزمرة من الصناعات الصغيرة ، تقاليد الانتاج الرأسمالي الاكثر تقدما في الضفة الغربية ، التي فضلا عن ذلك ، تمتعت ببنية بشرية اكثر اتصالا بوسائل الانتاج الحديث امتدت الى الضفة الشرقية من الاردن ، وكان من شأن كل هذا ان توفرت بعض المقومات الموضوعية لنشوء وتطور قطاعات انتاج حديثة ومدينية ، كما ساعد هذا على التأثير في البنى الاجتماعية والاقتصادية الشرق أردنية ، وان ببطء ، وأحدث فرزا طبقيا في الخمسينات عبر عن نفسه في الصراع الحاد على السلطة بين القوى التقليدية للنظام ، وبين البرجوازية والبرجوازية الصغيرة التي كانت على رأس جماهير المدن المعبأة بالعداء للرجعية الاردنية العربية وللامبريالية واسرائيل .

ان هذا الصراع الذي امتد حتى عام ١٩٥٧ ، والذي خاضته الجماهير بمرارة ، انتهى بانتكاسة عميقة الاثر ، فقد كانت البلاد قد تعرضت لهزة كاملة بعيد الهزيمة العربية في ١٩٤٨ وشهدت اتساعا متناميا لجماهير المدن ، التي خاضت تحت عناوين الاستقلال الوطني ، ومحاربة الاحلاف العسكرية والامبريالية ، والعداء للرجعية المتهاونة معارك سياسية حادة ، كانت تدور سجالا ، حتى استطاعت ان تدفع الى رأس السلطة حكومة برجوازية ديمقراطية متنورة ، ومستجيبة للتطلعات الديمقراطية والتقدم ، ومعادية للاستعمار ، وكان هذا يسجل كعنوان للتحول النوعي في موازين القوى الطبقية ، وكان يعنى هذا الانتصار أكثر من مجرد تحول داخلي وبنيوي ، فقد كان يتهدد مصالح الامبريالية بتحول البلاد من موقع استراتيجي وسياسي لها ، ومن اداة قمع محلية وعربية ، الى اتون متفاقم الخطر ، يتهدد استقرار شروط الاستنزاف الامبريالي عموما .

ان انقلاب الملك والفئات العليا شبه العشائرية والبرجوازية الكومبرادورية والساسة المحترفون على الحكومة الديمقراطية البرجوازية ، والاغتصاب الكامل للشرعية التي كسبتها القوى الوطنية الديمراطية والتقدمية بالانتخابات وفي الشارع وفي مؤسسات الجماهير والدولة ، والبتر لكل الرموز المتنورة والوطنية من مواقع السلطة والتشريع والجيش ، كان تكريسا وتفاقما لارتباط البلاد بالامبريالية ، وخاصة بالولايات المتحدة ، التي أخذت دور ومكان الكولونيالية البريطانية ، وعكست « نموذجها الخاص » في ملامح التطور الاقتصادي — والاجتماعي في البلاد منذ ذاك .

لقد كان اغتصاب السلطة من قبل قاعدة الاستعمار الاجتماعية في البلاد ، اجهاضا ممضا لاحتمالات اعادة بناء البلاد والتطور اقتصاديا واجتماعيا ، وفقا لنموذج مغاير للنموذج الكولونيالي من جهة ، ولنموذج الاستعمار الجديد من جهة ثانية . وكان حريا بمثل هذا النموذج الجديد ان يعيد تأسيس البنى الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعادة التحام البلاد بمجالها الطبيعي والحيوي ، اي بالمشرق العربي .

٤ — الاردن والاستعمار الجديد

جاء دخول النفوذ الامريكي في نطاق الحرب الباردة عشية الحرب العالمية الثانية ، وشكلت بضعة الاتفاقات الاقتصادية الموقعة مع الولايات المتحدة منذ مطلع الخمسينات المدخل المباشر للنفوذ الاقتصادي . وقد ظل النفوذ الامريكي ينمو حثيثا مع زيادة المساعدات الامريكية للاردن ، الذي اعتبره كمركز استراتيجي لحفظ السلام في الشرق الاوسط « حسب التعبير الامريكي . وجاءت هذه المساعدات في نطاق ربط المنطقة باحلاف اقليمية عدوانية لمواجهة ما تسميه الامبريالية « بالخطر الشيوعي » ، ومع مشاريع « ملء الفراغ » المرتبطة بفترة حكم ايزنهاور ، الذي استهدف احلال السيطرة الامبريالية الامريكية القوية محل السيطرة الكولونيالية البريطانية والفرنسية في المنطقة .

بيد أن النفوذ الامريكي في الاردن ، ظل محدودا وهامشيا حتى عام ١٩٥٧ ، اذ منذ ذلك العام ، حدث انعطاف حاد ودراماتيكي بعيد ضرب الحركة الجماهيرية والحكومة الوطنية والاحزاب ، اذ دخلت امريكا البلاد من الباب العريض الذي شكل مفتاحه الاساسي هشاشة البنية الاقتصادية ، وتضخم جهاز الدولة الاداري والجيش .

لقد ذهبت الامبريالية الامريكية ، في طريق الكولونيالية ريطانية في توجيه التطور الاقتصادي لاد في الوجهة ذاتها ، أي في تعزيز دور الدولة والجيش اللذين حظيا بالحصة الاعظم من المساعدات الامريكية ، وذلك على شكل مساعدة مالية دائمة للميزانية الحكومية ، وفي شكل تجديد بنية الجيش كما ونوعا ، وفي امداده بالاسلحة المتطورة ، وفي تنمية جهاز قمع بوليسي مديني .

لقد بلغت مجموع المساعدات الامريكية لدعم الموازنة الاردنية ٣٣٠,٧٣٠,٠٠٠ دولارا امريكيا خلال الاعوام ١٩٥٧ — ١٩٦٦ . كما بلغت المساعدات الامريكية العسكرية للاردن حتى عام حرب ١٩٦٧ ١٠٢ مليون دولار .

وفي المستوى الاقتصادي ذهبت السياسة الاقتصادية باتجاه النموذج الامريكي ، الذي ينمي المؤسسة الخاصة ، والاقتصاد الحر ، ودفعت باتجاه تقديم الدولة تسهيلات في الاقتصاد التحتي وتشريعات تتضمن تسهيلات واعفاءات تنمي المشاريع الرأسمالية الخاصة . وكان من شأن هذا النموذج ، وفي شروط البلاد الخاصة ، وفي علاقتها بالسوق الرأسمالية ، أن صبت كافة هذه التسهيلات في صالح تطور البرجوازية الكومبرادورية بالاساس ، وفي اتساع نطاق قطاع الخدمات غير الحكومية ، السياحة والتجارة والبنوك ومؤسسات التأمين . كما ساعدت في اتساع نطاق الاستثمارات الموظفة في قطاع البناء والانشاءات وفي ظل السياسة الاقتصادية هذه ، نمت فئة ملاكي الاراضي الجدد ورأسماليي الريف وخاصة في مناطق الاغوار ، كما ظهرت بعض الاسباب الصناعية الكبيرة ، فتطورت أشكال من الصناعة الملتصقة بالتجارة التصاقا مباشرا ، والتي تضيف نسبة ضئيلة من التصنيع على المواد الوسيطة والمستوردة . والى جانب هذه انتشرت الورش « الصناعية » التي تتعاطى التصليح والتبديل للسلع الاستهلاكية المستوردة .

وهكذا كان دخول النفوذ الامريكي للبلاد بمثابة هجمة كاملة ، فقد أفسحت المساعدات المالية والعينية الامريكية ، ثم الالمانية الغربية ، المجال أمام تنامي القاعدة الاجتماعية للثورة المضادة ولدعاة الارتباط بالامبريالية ، وتعبير ذلك البشري هو اتساع حجم جهاز الدولة والجيش الوظيفي ، تنامي التجارة والخدمات المختلفة غير الحكومية ، وارتباط فئات اجتماعية متصلة مباشرة أو غير مباشرة بالتجارة وما يتيحه لها من هامش أرباح .

لقد كانت البيروقراطية ، في الادارة وكبار البرجوازية في الدولة والجيش ، والبرجوازية الكومبرادورية وكبار الملاكين الجدد ، هي فئات وشرائح القاعدة الاجتماعية لدعاة الارتباط بالامبريالية والثورة المضادة محليا وعربيا . وقد تم تعزيز تكاتف هذه الفئات حول النظام بفضل الدعم الامبريالي ، وما افسح به من مجال أمام تنمية مصالح هذه القوى جميعا .

كما أمكن بفضل سياسة الامبريالية في البلاد ، من تضييق نطاق التعارضات القائمة بين هذه الفئات ، وامكن جذب رموز وشرائح كانت في صف القوى الديمقراطية الى صف النظام ، وقد ◄

كان من شأن هذا التحول ، ان اعطى تحديثا شكليا في السلطة ، فلم تبق رموزها مستمدة من عتاة الرجعيين التقليديين ، وانما أيضا اكتسبت وجها « عصريا » باعتلاء المناصب الوزارية العديد من الرموز التي عرفت بماض معاد لسياسة النظام ، وكانت في صفوف الاحزاب الديمقراطية في البلاد حتى سنوات قليلة .

لقد وصلت أرقام المساعدات الفنية والاقتصادية الامريكية خلال الاعوام ١٩٥٢ — ١٩٦٦ الى ٤١٠٠٥٥٠٠٠ دولار امريكي ، وجه نحو ٨٥ مليون منها نحو مشاريع الدولة وخدماتها ، ومن هذا المبلغ كانت حصة الزراعة توازي ٢٦ مليون دولار ، والصناعة ٩ ملايين دولار خلال السنوات المذكورة !

لقد أمكن بفضل نموذج التنمية الامريكي ، الاستجابة لمصالح وتطلعات هذه الفئات ، وأمكن توسيع قاعدة النظام الاجتماعية . بيد ان هذا قد تم على حساب باقي الجماهير الشعبية ففي الريف تعزز نفوذ التبادل البضاعي ، وتطورت صلة الريف بالتجارة ، وامكن بسبب ذلك من توسيع نماذج الاستهلاك ، في ظروف ضعف تنمية الزراعة ، وخاصة في الزراعات التقليدية ، وفي ظروف تفسخ الملكيات الزراعية وتفتتها وظهور اتجاه تمركز الاراضي الزراعية الخصبة بيد الملاكين الزراعيين على اسس الاستعمار الرأسمالي ، الامر الذي أدى الى اتساع الهجرة من الريف ، وازدادت مظاهر البطالة المختلفة ، ثم ازدادت نسبة العمال الزراعيين المأجورين .

أما في المدن ، فانها قد اتسعت كثيرا ، وأصبحت تحتوي على فائض واسع من قوة العمل التي أمكن امتصاصها جزئيا ، في قطاعات الدولة ومشاريعها الموسمية ، والانشائية ، وفي الجيش ، الا ان فائض قوة العمل هذه كانت تعبر عن نفسها بنسب بطالة عالية قدرت بين ١٤ — ١٧ بالمائة بطالة علنية في بداية خطة التنمية للسنوات السبع وبحوالي ٢٠ بالمائة في منتصف عام ١٩٦٩ . بالاضافة إلى أشكال البطالة المختلفة الجزئية وغير العلنية ، كما انتشرت في المدن أشكال متنوعة من الاعمال الهامشية ، وكانت البروليتاريا الرثة واسعة العدد وملموسة جدا .

لقد شهدت فترة الستينات تقوية ملموسة للبرجوازية الكومبرادورية والادارية ، وساعدت على التخريب الاقتصادي والاجتماعي ، بميلها القوى للفساد والاستهلاك الواسع . وأشاعت مناخا انعش امال الفئات الدنيا والوسطى من البرجوازية ، وبلبلت الجماهير .

من اشاعة الثقافة والميول والاتجاهات والاستهلاك البضاعي ذات النموذج الامريكي ، الى انتشار الانتهازية اليمينية والاصلاحية في صفوف الحركة الوطنية والنقابات الى انعاش امال الفئات الدنيا بالارتقاء الاجتماعي والاقتصادي . كل هذا أثر على فعالية وحجم القوى القابلة للانتظام ، في التسلل ضد الرجعية والامبريالية في البلاد ، كما اسهم الضعف الذاتي والاصول الاجتماعية للاحزاب ، وحدود وعيها واستجابتها للتحولات في البلاد في اضعاف فعالية النضال ضد السلطة وضد البرجوازية .

الاقتصاد الاردني في أطار التنمية الامبريالية

رغم كل الامعان والتمادي في تشويه البنيان الاقتصادي في البلاد ، والخضوع المتزايد للسياسة الامبريالية ، والفشل المتكرر في تنفيذ خطة تنمية فعالة ومؤثرة . فان الدعاية الرسمية ما زالت تروج لاسطورة « النجاح الاقتصادي والرخاء » ، وما زالت مصرة على اعتماد ذات السياسة الاقتصادية ، وترجع الاخفاق المتحقق في التنمية ، والازمة الاقتصادية لحرب حزيران ١٩٦٧ ، مع ان مظاهر هذا الاخفاق والفشل ، ومعالم الازمة الاقتصادية البنيوية كانت جلية قبل الحرب ، ان ابلغ رد على اسطورة النجاح الاقتصادي والرخاء تقدمها المعطيات والمؤشرات التالية ، التي ليس فقط تدحض مثل هذه المزاعم ، وانما تشير الى مآل التطور المشوه الذي جد على التكوين الاقتصادي — الاجتماعي في البلاد :

١ — اخضع الانتاج القومي للتشويه والاضعاف معبرا عنه بتغليب الاستثمار في القطاع الثالث (الخدمات) بحيث باتت تسهم بنمو ٦٦ بالمائة من الانتاج القومي خلال الاعوام ١٩٥٩ — ١٩٦٥ فيما بلغت مساهمة القطاعات المنتجة للسلع (الزراعة ، الصناعة ، الانشاءات) ٣٤ بالمائة لنفس الفترة . كما بقيت وتيرة ارتفاع المعدل الفردي للانتاج ضعيفة . وبلغ معدل الانتاج الفردي نحو ٧٥ دينارا اردنيا في السنة .

٢ — كتعبير عن هذا التشوه . ينمو القطاع الثالث بنسبة مرتفعة جدا عن نمو القطاع الثاني الصناعة ، والقطاع الاول (الزراعة) ، ففي مقارنة بين حصتي القطاعين الثاني والثالث لعام ١٩٦٥ نلاحظ انها كانت على النحو التالي: ١١٫١ بالمئة للصناعة ، ٨٨٫٩ بالمئة للخدمات .

٣ — بسبب من هذا الشكل من التطور الاقتصادي المشوه ارتفع العجز في الميزان التجاري من ٣٫٩ مليون دينار عام ١٩٥٠ الى ١٥٩٫٤ مليون دينار عام ١٩٦١ ، اي بنسبة ٦٤ بالمئة ، او بمعدل ٣٧ بالمئة سنويا . وحسب تعبير د. وديع شرايحه رئيس القسم الاقتصادي في الجامعة الاردنية ، وأحد رموز الاتحاد الوطني الاردني . كان « العجز التجاري يساوي ٥٠٠ بالمئة من الصادرات في أفضل السنوات ، ويتجاوز ١٠٠٠ بالمئة في سنوات كثيرة »

٤ — أما اذا أردنا ان نعرف التعابير المادية لارتباط سياسة النظام الداخلية والخارجية بالنفوذ الامبريالي ، يكفي أن نلاحظ ان اعتماد موازنة الحكومة السنوية على الموارد الخارجية بنسبة توازي ٥٤ بالمئة من مجموع الايرادات . أما كي نعرف وجهة انفاق هذه المساعدات الخارجية للميزانية فنلاحظ ان ٣٧ بالمئة من هذه النسبة كان على الانفاق الجاري والمتكرر ، فيما ١٧ بالمئة منها كان على شكل قروض انمائية !

٥ — بفضل هذه السياسة الاقتصادية ، ظلت مساحة الاراضي القابلة للزراعة في البلاد توازي ١٣٫٧ بالمئة من مجموع المساحة الكلية للبلاد . أو ما يعادل ١٣ مليون دونم . كان منها ٥٫٨ بالمئة أراض قابلة للري ، ٤٣٫٢ بالمئة أراض بعلية ، ٣٠٫١ بالمئة أراض متروكة للاستراحة ، ٢٠٫٩ بالمئة اراض غير مستغلة .

وبفضل العلاقات السائدة في الريف ، وضعف الانتاجية ، وغياب الاصلاحات الزراعية اللازمة كان متوسط انتاجية العامل الزراعي توازي ٧٥ دينار اردني أي نحو سدس متوسط انتاجية العامل الصناعي ، الذي بدوره يعاني من ضعف انتاجي .

٦ — ان بؤس بنية الاقتصاد الوطني يجد تعبيره النموذجي في الحجم الهائل للقوة غير المنتجة في البلاد . فقد قدرت البطالة الكاملة في أقرب التقديرات الى يومنا ٢٠ بالمائة من القوة البشرية القابلة للعمل (منتصف ١٩٦٩) . أما اذا اخذنا بالاعتبار البطالة المقنعة فانها ترفع نسبة البطالة بشكليها العلني والمقنع الى حوالي ٥٦ بالمئة من القوة البشرية أو ما يوازي ٢٩٣ الف مواطن من مجموع ٥٢٥ الف شخص .

حجم القوة العاملة

ويلاحظ بوضوح ان الثقل الاساسي للبطالة الهيكلية ، والمقنعة موجودة في الريف ، حيث يوجد احتياطي قوة عمل ضخم لا تجد لها مكانا في سوق العمل . لهذا فان الهجرة الداخلية الى المدن ، تزيد من أهمية المدن وتجعلها ميدانا للصراع الاجتماعي ، كما تشهد عشرات الاشكال من الحرف والاعمال الهامشية . أي تحيل هؤلاء الى صفوف البروليتاريا الرثة . على أن الهجرة الداخلية من الريف الاردني تصب بشكل أساسي في مرافق الدولة ومشاريعها وفي الجيش .

من كل ما مر يتضح الترضيض والتشويه التي لازم التطور الاقتصادي للبلاد ، واثر على التكوين الاجتماعي للمنتجين ، وشكل بالتالي اللوحة الطبقية للمجتمع في السنوات العشرين الاخيرة .

عصام أحمد

المغرب

الحكم بين "الانفتاح" والارهاب

تأسيس جهازين قمعيين جديدين بأشراف الدليمي والبصري

• دور الامبريالية الفرنسية وضغوطها على الحكم

• اليسار المغربي وموضوعه (وحدة ، نقد ، وحدة)

هذا المقال عن المغرب يعبر عن وجهة نظر المناضلين الذين يصدرون مجلة « أنفاس » كما صدرت في عددها الاخير — اذار — مارس ..

أعلن الحكم عن تأسيس جهازين قمعيين جديدين تحت اشراف كل من الدليمي والبصري .

ومن الواضح أن مهمة هذين المكتبين ، اللذين اقتبسا عن مثيليهما في الجهاز القمعي الفرنسي ، هو مركزة انشطة كل فروع اجهزة القمع السياسي وتنظيم حملة ارهابية ضد مناضلي قوى المعارضة . ان الغاية مكشوفة وواضحة وهي اقامة الهياكل المادية لتنظيم سياسة ارهابية بعيدة المدى .

وفعلا ، باشر الحكم سياسته الارهابية الجديدة ، وذلك :

١ — اعدام احد عشر ضابطا من المحكوم عليهم في محاولة انقلاب ٦ اغسطس .

٢ — محاولة اغتيال بعض قادة المعارضة بالطرود الملغومة ، اليازغي وعمر بن جلون من الاتحاد الوطني ، والدويري من حزب الاستقلال .

٣ — منع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب واعتقال قادته واغلب اطره .

٤ — توسيع حملة الاعتقالات والاختطافات حيث بلغ عددهم في مدة قليلة اكثر من ٢٠٠ معتقل ومختطف .

لقد انتقل الحكم بين عشية وضحاها من سياسة « التفاوض » و « التصالح الوطني » و « الوعود الانتخابية » الى سياسة ارهابية ملموسة . وفي هذه المرحلة القصيرة اهتم الحكم باعادة ترتيب و «تنظيف» جهاز دولته ، حيث جدد اكثر من نصف عمال الاقاليم ، وعين عناصر جديدة في مختلف المستويات العليا للدولة بما فيها جهاز الامن والجيش ، وتوجت هذه الاجراءات بتنصيب الوزارة الجديدة القائمة على اساس القطيعة مع كل القوى السياسية ، وتأجيل الانتخابات الى اجل غير مسمى .

التناقضات

ان نظام الحكم بسبب طبيعته الاوتوقراطية أصبح عاجزا عن الاستمرار بعدما استفحلت التناقضات في طبقته وجهاز دولته من جراء تباين مصالح حلفائه الامبرياليين في المنطقة — فرنسا وأمريكا — ، ومن جهة اخرى بالنمو المتصاعد للحركة الجماهيرية .

ان هذا الواقع دفع بالاوتوقراطية الملكية للبحث عن حلفاء جدد من القوى السياسية لكي تتمكن من اعادة مركزها المتهاوي ، ولكن بالقدر الذي لا يضر فيه هذا التحالف بالطبيعة الاوتوقراطية للنظام .

كذلك ، لم تكن قوى المعارضة الاصلاحية في وضعية أفضل ، لان بنيتها البورجوازية اللاجماهيرية ، وطبيعة خطها السياسي الانتظاري ، لا يهيئانها لاكثر من هذه المساومات الرخيصة .. الا أن دخول « الجيش » المعترك السياسي في محاولتين انقلابيتين متتابعتين ، وانقسام المعارضة على نفسها وفي « أحرج اللحظات » الى قوتين اساسيتين متنافستين تجاه الملكية ، مما اضطر القوى الاصلاحية الى المطالبة بأحسن الشروط وأفضلها للتحالف مع الملك .

ما هو موقع سياسة الارهاب من هذه التناقضات ؟

شهدت الحركة الجماهيرية في الاشهر الاخيرة مدا متصاعدا شمل كل قطاعاتها وفئاتها المضطهدة في المدينة أو البادية ، وحتى التي عرفت فيها ركودا طويلا ومدا يمينيا منذ سنوات عدة . ان الرقم الاجمالي لعدد المشاركين في هذه الحركة النضالية وللخسائر المادية التي لحقت بالدولة غير كاف لاعطاء الصورة الحقيقية لكل ابعاد هذا التحرك ، المهم هو الوعي السياسي الذي أصبح يتبلور ويتوسع في نشاط الجماهير وممارستها النضالية . ومن الطبيعي أن هذا المد المتنامي للحركة كان من احد عوامله الاساسية سقوط هيبة الدولة وسلطانها في اعين الجماهير .

المد المتصاعد للحركة الجماهيرية

ان الحكم في وضعية الضعف لا يواجه احتمال انقلاب عسكري وحسب ، بل يواجه ايضا ، وبصفة مباشرة ، هذا المد الجماهيري واحتمالات نموه الى قوة ثورية منظمة تشكل خطرا مميتا له وللمصالح الاستراتيجية للامبريالية في المنطقة كذلك ، فان القوى الاصلاحية التي تبني سياستها على وحدة العرش بالاصلاح ، غير قادرة بالمرة في وضع كهذا ، الذي تواجه فيه ضغوط الحركة الجماهيرية ، ونمو الاتجاه الراديكالي والثوري ، أن تستقل بموقف منفرد مع الحكم ، فهي وان كان بامكانها أن تؤدي بعض الادوار لاجهاض الحركة الجماهيرية ، هنا وهناك ، ليس بمقدورها أن تغامر في تحالف مع حكم غير مؤتمن على حياته من الجيش من جهة ، ولا هي قادرة على ضبط الحركة الجماهيرية من جهة اخرى . بل ان الحكم والامبريالية نفسهما لا يسمحان أيضا بمثل هذا التحالف في وضع قد تنجر فيه الاصلاحية لضغوط الحركة الجماهيرية .

دور فرنسا

وهذا ما يفسر تردد الامبريالية الفرنسية في الفترة التي اعقبت ١٦ اغسطس : لقد ضغطت الامبريالية الفرنسية من جهتها على الحكم في الاتجاهين معا ، لصالح التفتح ولصالح القمع ، وذلك عبر قنوات وزارتها الخارجية وعبر الاوساط المرتبطة بالمصالح العسكرية الفرنسية والمشرفة حاليا ومباشرة على تنظيم اجهزة الحكم القمعية . ويكفي دليلا عن الاتجاه الذي استقرت فيه المصالح الامبريالية الفرنسية ايضا ، صمت صحافتها المأجورة بعد حملة الفضح المصطنعة التي خاضتها ضد فساد الحكم في اعقاب ٦ اغسطس .

ان الغاية القصوى التي يرمي اليها النظام من تنظيم ومنهجة الارهاب والقمع هي ردع الحركة الجماهيرية ، والتي هي الاساس الصلب لنمو التنظيمات الثورية والميولات الراديكالية ، وذلك بخلق جو من الرعب ، وبتمشيط الساحة من القوى اليسارية ، وبضرب العناصر النشطة والراديكالية في التنظيمات السياسية والجماهيرية . كل ذلك لتهيئة المناخ لردة يمينية في جو من الركود السياسي والجماهيري .

لكن الحكم الاوتوقراطي الملكي الذي استعمل هذا الاسلوب الارهابي ، لضمان توازن نظامه الليبرالي المغشوش ، لا يملك اليوم كل عناصر القوة التي كانت له بالامس ، لانه كان انذاك في مرحلة تجديد وتوسيع قاعدته الطبقية ، ويتمتع برصيد شعبي اكتسبه زورا عن مخلفات الحركة الوطنية ، وهذان العنصران بالذات هما اللذان يفتقر اليهما في المرحلة الحالية .

ان الحكم مهما حاول ان « يتظاهر » بالقوة فان الوضع السياسي ليس مطلقا لصالحه . بيد أن سياسة الارهاب ستعطى امكانيات موضوعية اكبر لتجذير الحركة الجماهيرية ولنمو القوى الثورية ، ان استطاعت هذه الاخيرة أن تضمن صمودها التنظيمي والسياسي .

ما هو الرد ؟

وفي هذا الاطار ، ما هو الرد الجماهيري الصحيح ؟

١ — لقد برهنت التنظيمات النقابية الجماهيرية من خلال الحركة النضالية الاخيرة ، على أنها الاطار الذي لا زال قادرا على تحريك الجماهير بمثل تلك الكثافة التي عشناها ، دون أن يعني هذا تنقيصا من دور القوى السياسية المناضلة ، فعلا . ولا تغاضيا عن الدور الرجعي الذي قامت به البيروقراطية النقابية . ولكن تحديدا للمجال الحيوي الاكبر والمنظم ، الذي تحتله التنظيمات الجماهيرية في الظرف الراهن واستخلاصا من دروس التجربة النضالية الحالية فان القوى المناضلة في هذه التنظيمات مدعوة لتكسير وخرق ذلك التراث العفن للمفاهيم النقابية الضيقة ولمناهج نضالها واهدافها المحددة .

ان الحكم لا يملك سياسة الارهاب وحدها بل يملك ايضا سياسة التنازلات الاقتصادية المقطرة ولكنها المدروسة ايضا ، وذلك من أجل هدف اساسي هو الابقاء على الحركة الجماهيرية في مستواها الحالي المجزأ المحدود ، والفئوي الاهداف .. لكي لا تملك الحركة الجماهيرية امكانية التحول الى نضال سياسي موحد وجريء في أشكاله النضالية .

تلك كانت تجربة النضالات الاخيرة ومواقف الحكم تجاهها كاضراب السكك الحديدية ، ورجال التعليم والفوسفات سابقا ، الخ .

لقد حققت التنظيمات الجماهيرية خطوات هامة حقا ، لكن ذلك لا يلغي سيطرة المناهج النضالية التقليدية والفئوية ، والعقلية النقابية الضيقة ، كل ذلك في ظرف سياسي ممتاز . ويكفي أن نرى كيف واجهت هذه التنظيمات معاركها بصفة مجزأة وفئوية ، بينما برهنت الجماهير عن استعدادها وقدرتها النضالية في زمن متلاحق ، وكيف واجه مثلا رجال التعليم مشاكلهم في الظرف الذي تخوض فيه الحركة الطلابية معركة المصير حقا ، ان لكل قطاع تناقضاته وصيرورة تطوره انطلاقا من عدم التكافؤ بين كل القطاعات ، ولكن مواجهة هذه السلبيات يبدأ بالوعي السياسي الشامل للمعركة ، وبمحاربة سيطرة المناهج النضالية التقليدية والفئوية والعقلية النقابية الضيقة . فبمواجهة هذه السلبيات بواسطة نضال قاعدي عميق ستتمكن القوى المناضلة أن تلحم حركة الجماهير المجزأة حاليا .

٢ — لا زال مستعجلا واكثر ضرورة أن تفرز القوى الثورية نفسها أمام الجماهير لكي تعطي لهذا المد الجماهيري كل ابعاده الايديولوجية والاستراتيجية والتنظيمية .. وخلافا لردود الفعل السهلة أمام سياسة الارهاب بالدعوة او التقيد بسياسة التحالفات اليمينية التي أوضحت التجربة خواءها وعجزها عن القيام حتى بأبسط المهام النضالية الديمقراطية ، فان الموقف الصحيح هو الاستمرار في بناء سياسة ثورية مستقلة ، ولكنها يقظة أيضا ، تجاه كل الامكانيات التي يمكن الاستفادة منها لصالح تعميق النضال الجماهيري .

●●●

لقد سبق لليسار أن حدد هذه بوحدة النضال في الممارسة الجماهيرية وفق منظومة « وحدة ، نقد ، وحدة » . وكان ذلك ترجمة مضبوطة عن التناقضات الاستراتيجية القائمة بين اليسار ومجموع القوى السياسية ازاء قضايا الثورة الديمقراطية والاشتراكية ، وايضا تطويرا لامكانيات النضال القاعدي ولتقريب الوحدة الايديولوجية والسياسية على أساسها ... أن الجبهة الثورية ستظل غير قائمة بحكم الطلاق الاستراتيجي مع كل القوى السياسية ، بيد أن التقيد بسياسة للتحالفات اليمينية سيكون خطوة أخطر لاجهاض الحركة الجماهيرية والقوى الثورية ولتسهيل اغراض الحكم في الردة اليمينية ، بنفس القدر الذي تحقق به هذه الاغراض أي سياسة يسارية انعزالية .

الانتخابات الفرنسية



أسباب ومعاني انتصار الديغوليين

انتهت الانتخابات الفرنسية الى عودة الديغوليين للحكم ، ولو بأكثرية متقلصة . ماذا حصل بين الدورتين الانتخابيتين وما معنى الانتصار الديغولي ؟

لم يفز في الدورة الاولى (٤ اذار) سوى ١٠ بالمئة من النواب اذ تمكنوا من الحصول على الاكثرية المطلقة من الاصوات ، ومعظمهم من الديغوليين . وكانت النتائج الاجمالية لتلك الدورة ٣٦ بالمئة للديغوليين وحلفائهم و٤٦ بالمئة لتحالف اليسار و١٤ بالمئة للاصلاحيين (جماعة لوكانوييه ـ شرايبر) .

وبرز الحزب الشيوعي كأكبر قوة انتخابية بين أحزاب اليسار ، بينما بدا الاصلاحيون كعامل ترجيح في الدورة الثانية من المعركة الانتخابية . وبدأ السعي الحثيث من قبل الديغوليين لاستمالتهم ، ولاسيما جناح لوكانوييه .

وبالفعل دخل لوكانوييه في محادثات مع الديغوليين من أجل قطع الطريق على تحالف اليسار في الدورة الثانية وتم سحب عدد من المرشحين الاصلاحيين لصالح الديغوليين وحلفائهم . بينما اتخذ شرايبر ، الزعيم الثاني الاصلاحي ، موقفا أكثر تصلبا من الديغوليين ولمح الى امكان دعم الاشتراكيين مع تشديده على محاربة مرشحي الحزب الشيوعي الفرنسي .

من جانب تحالف اليسار ، حصلت الانسحابات لصالح المرشحين الذين حددتهم نتائج الدورة الاولى .

وأبرز الاصوات التي سبقت الدورة الثانية (١١ اذار) كان خطاب بومبيدو حيث أكد انفتاحه على الاصلاحيين التي بدأها قبل الدورة الاولى في تصنيفه للقوى بين تحالف اليسار من جهة وجميع القوى الاخرى من جهة أخرى . وقد خير بومبيدو الناخبين « ما بين النظام الشيوعي والنظام الديمقراطي الحر » ووعد بادخال « اصلاحات جريئة » عليه في حالة فوز الديغوليين تأخذ بعين الاعتبار ارادة الاصلاح التي عبر عنها الجمهور الانتخابي .

● نتائج الدورة الثانية ، وهي الحاسمة بالطبع ، باتت معروفة ، احتفظت الاكثرية الموالية لبومبيدو بأكثرية المجلس المطلقة وان كانت حصتها قد انخفضت من ٣٧٢ مقعدا الى ٢٧٥ مقعدا ، وفشل الاصلاحيون التحول الى الحليف الضروري لتشكيل أكثرية نيابية لكنهم نجحوا في اقامة كتلة نيابية تضم ٣٣ نائبا ، وتضاعفت نسبة التمثيل النيابي لتحالف اليسار الذي حصل على ١٧٦ مقعدا (٧٣ مقعدا للحزب الشيوعي مقابل ٣٤ في المجلس الماضي) . ولا شك أن تقسيما مختلفا للدوائر الانتخابية قد رفع من عدد نواب تحالف اليسار دون أن يعطي بالضرورة أكثرية مقاعد المجلس .

● والى جانب القسيم القائم للدوائر الانتخابية ، لعبت مواقف الاصلاحيين دورا هاما في اضعاف مواقع الاشتراكيين والحاق الخسائر بهم . ويقدر ميتران ـ الامين العام للحزب الاشتراكي ـ هذه الخسائر ، ٢٥ مقعدا . ومن جهة ثانية ، فان الاصوات التي نالها تحالف اليسار في الدورة الثانية ، انخفضت عنها في الدورة الاولى . وفي الوقت الذي عزز فيه مرشحو الحزب الاشتراكي مواقعهم في ٥٧ دائرة ، لم يعزز مرشحو الحزب الشيوعي مواقعهم الا في ١٥ دائرة . وهذا دليل على أن العديد من الناخبين الاشتراكيين لم يلتزموا بالتصويت لمرشحي الحزب الشيوعي في الدورة الثانية .

على صعيد الاكثرية الحاكمة ، كرست الانتخابات الانقسام بين أطرافها . « اتحاد الديمقراطيين الجمهوريين » ـ وهو الحزب الديغولي الذي كان يتمتع بأكثرية سابقة ـ فقد هذه الاكثرية ، في الوقت التي تعززت فيه مواقع دعاة التعاون مع الاصلاحيين وتوسيع صفوف الاكثرية « الديغولية » من أجل تكوين « أكثرية متجددة في طبيعتها وتكوينها وطموحاتها » . وهذا ما يلتقي عليه « الجمهوريون المستقلون » و « الديغوليون الجدد » .

الاكثرية الديغولية قادرة على الحكم بما تمثله من تفوق عددي . لكنها لا تستطيع أن تهمل ، سياسيا ، الانفتاح على الاصلاحيين والوعود الانتخابية التي قطعتها . ويلقى هذا الاتجاه لدى الديغوليين استجابة من قبل أحد أطراف المجموعة الاصلاحية بقيادة لوكانييه ، الذي يدعو بومبيدو باعتدال الى تنفيذ بعض الاصلاحات . هذا في حين لا يزال سيرفان ـ شرايبر ، زعيم الجناح الاخر من المجموعة الاصلاحية يؤكد على أن الاكثرية الديغولية باتت مفلسة ، لا يرجى منها أي أمل .

هل يشرك الديغوليون الاصلاحيين في الحكومة المقبلة ؟ ان ذلك يتطلب تقديم عدد من التنازلات للاتجاهات « الاوروبية » التي يمثلها لوكانييه . ففي عام ١٩٦٩ مثلا ، سحبت فرنسا « الفيتو » الذي كانت قد فرضته منذ أيام ديغول على دخول بريطانيا السوق الاوروبية المشتركة على أثر انفتاح الديغوليين على الاصلاحيين . كذلك يمكن ملاحظة اتجاهات عديدة تقرب وجهات النظر بين الطرفين في السياسة الخارجية . فمع ان لوكانييه أكثر حماسا في تأييد اسرائيل من بومبيدو ، الا انه قد صرح مؤخرا بأن فرنسا لا تملك أية اقتراحات خاصة فيما يتعلق بحل « أزمة الشرق الاوسط » . ولا شك انه من الحريصين على تنمية العلاقات الاقتصادية بين فرنسا وعدد من الاقطار العربية . وفي الوقت الذي يختلف فيه بومبيدو مع لوكانييه على السياسة تجاه الحلف الاطلسي ، الا انه بات الان أقرب الى مواقف لوكانييه الاطلنطية مما كان عليه منذ ثلاث سنوات .

لقد خاض تحالف اليسار المعركة الانتخابية الاخيرة على أساس أنها معركة الحكم ببرنامج وتحالفات فعد للحكم وجمد « الاتحاد العام للعمال » ، وهو أكبر الاتحادات النقابية في فرنسا ويسيطر عليه الحزب الشيوعي ـ مجمل التحركات المطلبية قبل الانتخابات وخلالها ، معتبرا أن البرنامج المشترك لتحالف اليسار هو طريق تنفيذ المطالب والاصلاحات .

لم تكن المعركة الانتخابية الاخيرة معركة عادية ، بل معركة مواجهة بين قوتين وبرنامجين . والجماهير الواسعة التي عبرت عن حاجتها في التغيير الجذري بالتصويت الى جانب تحالف اليسار ستجد نفسها ، أمام عودة الديغوليين ، مدفوعة لتصعيد نضالاتها المطلبية والنقابية والسياسية بشتى الاشكال .

بعد عامين من الانتفاضة ضد نظام باندرانايكا

شهادة المعتقلات عن التعذيب في سيلان

مع صدور هذا العدد يكون قد مضى حوالى العامين على الانتفاضة المسلحة التي قادتها « جبهة التحرير الشعبية » في سيلان ، والتي اغرقتها حكومة السيدة باندرانايكا بالدم أعقبتها بحملة اعتقالات شملت عشرات الالوف من الفلاحين والعمال والمثقفين والشباب بشكل خاص .

في منتصف العام الماضي ، تمكنت النساء السيلانيات المعتقلات من تسريب رسالة عن اوضاعهن تولت نشرها وتعميمها « حركة التضامن مع سيلان » في لندن . وفيما يلي اهم ما ورد فيها ، وهو يعطي فكرة واضحة عن بشاعة التعذيب والامتهان لكرامة الانسان .

أول شيء تقوم به الشرطة هو تعرية وتفتيش النساء المعتقلات بتهمة المساهمة في الانتفاضة.

وعندما اعربنا عن الانزعاج ، كانوا يعطوننا الثياب البيضاء التي يرتديها السجناء .

كانوا يخاطبوننا بصفتنا « ارهابيات » . ويمنعون علينا التحدث بصوت مرتفع او الضحك . نعيش في الزنزانات المقفلة من الصبح للمساء ومن المساء للصبح . حتى النوافذ كانت مقفلة . كنا نقف في الصف لتناول الطعام. وفترة الطعام هي المناسبة الوحيدة للشرب . ذات مرة ، اصبنا جميعاً بالاسهال ، لكن الحراس رفضوا السماح لنا بالخروج من الزنزانات ...

الزنزانات مكتظة بالمعتقلات . والبعض منا ينام قرب المراحيض ... كنا مضطرات للتغسل في المياه الوسخة التي يتركها غيرنا من المساجين. والطعام يأتينا في اوان كبيرة يعلوها الصدأ . الوجبات نفسها لا تؤكل . والارز مليء بالحشرات في اغلب الاحيان . العديد منا كان يتقيأ ما يأكله . واللواتي يمتنعن عن الطعام ، يصبن بشتى الامراض .

في المستوصف توجد ثلاث زجاجات ادوية فقط وبعض « الاسبيرين » والفيتامينات . وعندما تصاب احدانا باحد الامراض السارية، يجري عزلها في زنزانة منفردة حيث الهواء النقي لا يكاد يصل اليها . فتتدهور حالتها .

اغتصاب وتعذيب وحرق

في اب ١٩٧١ ، نقلت بعض المعتقلات الى معسكر « ميريفاما » . حيث تولت الحارسات تحريض بعضهن على بعض ، باستمالة الفتيات الثريات او ضعيفات النفوس . وكان المسؤولون عن المعسكر يبتزون الاموال من اهالي المعتقلات مقابل وعود كاذبة باطلاق سراحهن .

وتواصل معتقلات سيلان رواية الفظائع التي تعرضن لها :

عند توقيفنا ، عاملتنا الشرطة بفظاظة بالغة واغتصبوا العديد منا ، بينهم ثلاث نساء متزوجات تتراوح اعمارهن بين ٣٢ و ٤٥ سنة ... وقد جرى اغتصابهن وضربهن امام اطفالهن . وبالنسبة لاحدى المعتقلات ، جرى كيها بالحديد الحامي وضرب ابنها امامها . وكانت الشرطة قد احرقت بيت هذه المرأة بعد اعتقالها هي وابنها . فهرب ابنها وبنتها البكر (١٠ و ١٤ سنة) الى الغابة . وعلمنا فيما بعد ان البنت قد قتلت في « ويلباتو » . ولم يبق من ابناء هذه المرأة الاربعة الا ابنتها البكر ، وهي معنا هنا في المعسكر . وقد اطلق سراح الام ليعاد اعتقالها من جديد ..

وجرى اعتقال اربع فتيات يرتدين بزة الثوار ، وجرى تعريتهن وضربهن من قبل افراد الشرطة بالجزمات على الصدر والافخاذ والركب .

اعتقلت هذه الفتيات في ٦ نيسان (١٩٧١) وما نرويه لكم حدث في مركز الشرطة في « ويتامبوا »

وجرى تعذيب فتاة اخرى في مركز الشرطة في « بانالا » . انتزعوا ثيابها وضربوها . وخلال الاستجواب لم يتركوا عليها الا ما يكفي لستر عورتها ثم احرقوها في كل نواحي جسمها . وقد اصيب شابان اعتقلا معها بجراح بالغة . ثم نقلوا جميعا الى مركز « نيغوبمو » حيث تعرضوا لتشنيع افظع . كان افراد الشرطة يقفزون على جسد المرأة ويدوسونه بارجلهم . فالتوت اصابعها وتهشمت . وطعن زميلاها بالخناجر ، ثم قطعت ايديهم واحرقا وهما على قيد الحياة بعد سكب النفط عليهما .

... في « انورازابور » قتل ٢٥ معتقل . وجرى اغتصاب فتاة وقتلها بعد التمثيل بها . وقد اعتقلت فتاة لا تتجاوز الحادية عشرة من عمرها في مركز الشرطة في «ديراينا غالا» وضربت ضربا مبرحا للاعتراف بمكان اختباء أخيها .

تشنيعهم بالرجال كان افظع ..

قليلات هن الفتيات بيننا اللواتي لم يتعرضن لضرب وتعذيب الشرطة . ومعظمهن قد شاهد الشرطة تقتل اخواتهن تحت التعذيب امام اعينهن .

لقد اقتصر حديثنا عما تعرضت له النساء. لكن تشنيعهم بالرجال كان أفظع ، وذلك أمام اعين النساء .

المكان الاكثر اثارة للرعب هو مركز « الفرقة الخاصة » المليء بانين المعذبين . شاهدنا معتقلين على الارض وقد جرى ضربهم بوحشية يئنون من الوجع ...

عندما نرفض الاستجابة لما يريده الشرطيون، كانوا ينهالون علينا بالضرب ويهددوننا بالاغتصاب . وكانت وحشيتهم تفوق مدى الخيال . فمثلا كانوا يغرسون الابر تحت الاظافر او في الصدر . وكان ما تطلبه الشرطة التصديق عليه مسجلا باللغة الانكليزية، وهم يجبروننا على التوقيع على المحاضر لانقاذ حياتنا وشرفنا .

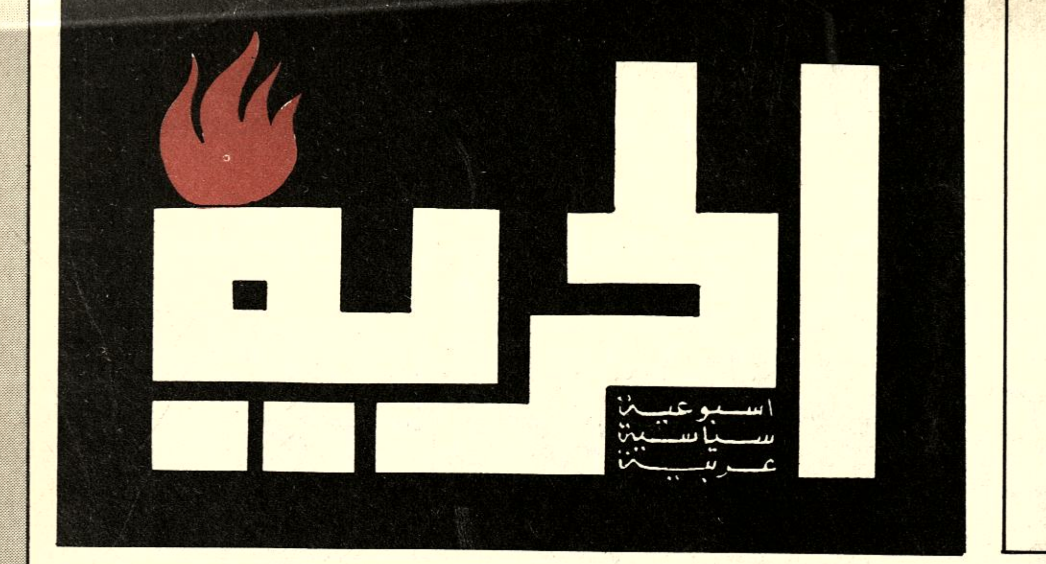
هكذا كانوا ينتزعون الاعترافات في الطابق الرابع من مركز الشرطة السرية بسيلان . سمعت امورا مروعة . كانوا يضربون الرجال على الصدور والجنب بحضور النساء . وعند مرورنا امام احدى القاعات، سمعنا الصيحات. وكان الدم يغطي المكان . والصحف منثورة على الارض تغطي بقع الدم .

قالوا لنا ان الذين يدخلون الى هذا المكان اكثر من الذين يحرجون منه .

نقسم بان كل ما اوردناه صحيح . وانا لم نستطع كتابة كل ما نعرفه لضيق المجال .



السيدة بندرانايكا تتسلم مساعدة عسكرية لمحاربة الثوار .



في هـذا العـدد :

AL-HOURRIAH - Nº 614 - 26-3-1973 - بيروت - الأثنين ٢٦-٣-١٩٧٣ - العدد ٦١٤ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً -

ماذا جرى في محادثات نيكسون - حسين ؟

تفاصيل الاتفاق السرّي الأميركي - الأردني - الاسرائيلي



« التعديل الوزاري » بين حاجات الجماهير ومصالح أطراف السلطة

للمرة الثانية خلال الاشهر الاربعة الاخيرة ، يجري الحديث عن تبديل وزاري .

لم تسقط الحكومة في ظل التحركات الشعبية الواسعة التي عرفتها البلاد أخيرا : اضراب عمال معامل غندور ، تحرك مزارعي التبغ والمعلمين والطلاب . هذا على الرغم من أن اطرافا من المعارضة الرسمية : كرامي ، التويني ، التكتل البيروتي المناهض لسلام ، هنري اده ، الخ ... لم تتردد في المجاهرة بدعوتها الى التبديل الوزاري رغم ان الحركة الوطنية الديمقراطية كانت ترفع شعارات اسقاط الحكومة . غير ان القوى الرئيسية التي تحسم ميزان القوى بين اطراف السلطة الراهنة — ريمون اده ، الجميل ، شمعون — التفت حول رئيس الحكومة ، وحول تهويلاته بان النظام نفسه مهدد بالخطر . ولسان حالها ما عبر عنه شمعون بوضوح انه لا يجوز ان تسقط الحكومة « في مثل هذه الظروف » — أي تحت الضغط الشعبي . فمثل هذا الحدث لا بد وأن يظهر على انه انتصار للقوى الوطنية الديمقراطية والحركة الشعبية جمعاء . وهو أيضا سابقة خطيرة في تاريخ الطبقة الحاكمة اللبنانية باسرها حيث الوزارات تتغير عند تغير العهود ، وبعد الانتخابات النيابية العامة ، وعندما يطرأ خلل ما على تحالفات كتل السلطة . ونادرا ما سقطت وزارة أمام المجلس النيابي نفسه ، فكيف بها تسقط أمام ضغط الجماهير ؟!

سقوط الحكومة تحت ضغط الحركة الجماهيرية

وبالتأكيد فان سقوط الوزارة الحالية تحت ضغط الانتفاضة السياسية التي عمت البلاد مع مجزرة النبطية واضراب المعلمين الرسميين ، كان جديرا بأن يكتسب — فيما لو حصل — طابع الانتصار للحركة الشعبية . وأي وزارة كانت ستتشكل ، في مثل تلك الظروف ، لا يمكن الا ان تكون محكومة بجو الانتفاضة السياسية ومضطرة للتعاطي مع المطالب الملحة والمحددة للحركة الشعبية : قضايا مزارعي التبغ والمعلمين ، الغلاء ، الثبات في العمل ، والحريات النقابية .

غير ان عوامل عديدة تدخلت للحؤول دون تحقيق هذا الانتصار . الوضع العربي الراهن المتميز باشتداد الهجمات الامبريالية والرجعية وبالمزيد من تراجع انظمة برجوازية الدولة تجاهها طبيعة السلطة القائمة لجهة بروز الطابع الفردي المتزايد للحكم وافتقارها الى البديل الاصلاحي القابل للاستجابة لضغوط الحاجات الجماهيرية الملحة ، ومن جهة ثانية ضعف المؤسسات الجماهيرية ، النقابية والحزبية ، وضعف المساهمة الجماهيرية الواعية والمنظمة في تلك التحركات .. كل هذه العوامل مجتمعة سمحت ببقاء الحكومة الحاضرة .

الا ان الاطراف التي توحدت أمام اتساع الحركة الجماهيرية ، لم يكن بد من أن تستعيد تعارضاتها بعد زوال العاصفة . والقوى التي دعمت بقاء الحكومة ، تتحرك الان لقبض ثمن النجدة أيام الحشرة . وبعد انحسار ضغط قضايا الجماهير الملحة ، تطفو على السطح قضايا أطراف الاقطاع السياسي المختلفة ومصالحها الصغيرة .

... وتعديلها تحت ضغط أطراف السلطة

هكذا استؤنفت لعبة تبديل الوزارات التقليدية في محاولة لجمع معارضة موسعة تضم شمعون والجميل وكرامي وجنبلاط واده .

لقد اكتفى رئيس الكتائب بمذكرته الشهيرة الى رئيس الجمهورية يقترح فيها انشاء « المجلس للشعب » بموازاة المجلس الحالي . مع تحفظ واضح تجاه مسألة الوزارة . وكل محاولات جر ريمون اده لصف المعارضة الرسمية لا تزال تبوء بالفشل . وفي موقفل كل الادلة على الادعاءات الليبرالية عندما تتناقض مع المصالح الانتخابية الضيقة . فكلما حاول ريمون اده البروز كزعيم ديمقراطي اصلاحي ، مرشح لرئاسة الجمهورية ، تعود هذه المصالح الى تقزيمه من جديد . لقد اقيل هنري اده — بوصفه ممثلا للكتلة الوطنية في الوزارة ، وجرى التهاون في فضيحة الكروتال وغض النظر عن فرار البستانا لسوريا . ولكن في المقابل ، محاكمات ضباط المكتب الثاني السابقين قائمة ، والاهم من ذلك ان السلطة وفرت الاعتمادات المطلوبة للمنطقة : بناء مركز لعلوم الانسان في جبيل المدينة . شق أوتستراد طرابلس ، والشروع في شق الطرقات الداخلية في بلاد جبيل . ازاء هذه « المكاسب » ، يختفي دور اده كحامي حمى الحريات والديمقراطية . فهو مع المظاهرات ، ولكن شرط ان لا تدور حول القضايا الاجتماعية (موقفه من مظاهرة غندور الثانية) . وكمدافع عن حق الاضراب ، ولكن ليس في موسم الصيف (لعدم تنفير المصطافين) ...

« التعديل الوزاري » موضوع أمام حزب الوطنيين الاحرار منذ ان تولت الوزارة الحكم تقريبا . ونوع الاعتراضات عليها يقدم فكرة واضحة عن مدى التعارض بين قضايا هذا الحزب وقضايا الجماهير . نصري المعلوف معارض بسبب الاتيان بوزير خارجية من خارج المجلس (ومقعد الخارجية مخصص للكاثوليك) وهي طائفة النائب المعلوف) . الاب سمعان الدويهي يشكو بتزايد من ابتلاع الحاشية لمجمل التنفيعات في زغرتا — الزاوية . فؤاد لحود وحبيب المطران ضد صفقات الاسلحة ، يطالبان منذ مدة بسحب الحزب لوزرائه وحلفائه (الخليل والاعور وساسين) . ورئيس الحزب — كميل شمعون — ازاء كل هذه الضغوط المتضاربة ، يجعل من الضعف قوة لكسب أكبر قدر من المكاسب . يطالب بتحويل الـ ٨٠ مليون المتبقية من رصيد تسليح الجيش للمشاريع العمرانية . ويشكو من فساد الادارة وكثرة التبذير . وكمثال على ذلك يذكر قضية مباريات تعيين القضاة ، حيث جرى تخفيض مستويات الامتحان وتعيين القضاة الذين نالوا المعدلات المتدنية . ولما كانت قضيته هذه قائمة مباشرة مع وزير من أعضاء حزبه — بشير الاعور ، وزير العدل — يصرح بان شكواه ليست من الوزراء ، وانما ممن هم « فوق الوزراء » .

وكل تلميحات شمعون الى امكان التعاون مع جنبلاط ، وما يلوح وراء جنبلاط من شبح « المؤامرة » الشيوعية والتقنية « والتكنيك » — مستمرة للتهويل على رئيس الوزراء من أجل كسب المزيد من المواقع خاصة اذا تذكرنا أن هذا التهويل يترافق مع تذكير شمعون الدائم بأن فرصة ذهبية سنحت له « للشقلبة » الحكومة لكنه لم يفعل .

وهكذا تتضح اغراض تكاثر الحديث مؤخرا حول التعديل الوزاري . وهذه الاغراض تتلخص في توظيف التحركات الجماهيرية الاخيرة ، وعزلة الحكومة وفضائحها وعجزها ، في سبيل كسب مواقع أقوى لبعض اطراف السلطة (شمعون بشكل خاص) .

ولكن ، في الوقت الذي تسعى فيه اطراف السلطة الى توظيف التحركات الماضية في خدمة تعزيز وكسب المواقع ، لا تزال بعض قوى الحركة الوطنية الديمقراطية (الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيدعي اللبناني) متمسكة بالموافقة على تغيير الحكومة بناء على مشروع مشترك يجمعها مع تلك الاطراف . وتجري ترجمة ذلك عمليا ، بالنسبة لجنبلاط ، بتشديد الحملة على رئيس الحكومة من جهة ورفع التحريم السابق على التعاون مع شمعون بشرط الاتفاق على خطوط عريضة للسياسة الداخلية على الاقل ، من جهة ثانية . في الوقت الذي يكثر في الحديث حول لقاء على حد ادنى بين الاحزاب والهيئات اللبنانية ، بمن فيها طبعا الكتائب والاحرار .

ان هذه البوادر ، رغم بدائيتها ورغم كونها معرضة للانتكاس ، تستدعي عددا من الملاحظات :

أولا : اذا كان التعديل الوزاري واردا ، فان التدقيق في الصيغة البديلة امر لا بد منه . فالوزارة الحالية تمثل معظم الكتل النيابية . ورئيسها يحظى بتأييد ودعم رئيس الدولة . فما هي الصيغة الجديدة المتوقعة ؟ حكومة شباب ثانية لن تكون أفضل من سابقاتها اضافة الى كونها ستحظى بمعارضة معظم الكتل البرلمانية ؟ ومن المرشح لرئاسة الحكومة الجديدة ؟ خاصة في وضع تساعد فيه محاكمات ضباط المكتب الثاني السابقين على اقصاء الوجوه البارزة للعهد الشهابي عن رئاسة الوزارة (كرامي مثلا) وحتى عن مسؤوليات وزارة هامة ، فلا يبقى من احتمالات مرجحة غير تعديل بعض الوزراء ، وربما الذين طالتهم الفضائح الاخيرة بشكل مباشر أو غير مباشر . هذا اذا تحقق التعديل .

ثانيا : ليس الغرض من مغامرة التنبؤ بالصيغة الوزارية الجديدة سوى التشديد على نقطة هامة ، وهي ان تعديلا ، في مثل هذا الظرف وبمثل تلك القوى لا يمكن ان يعكس مدى بعدها عن القضايا الملحة التي اثارتها وتثيرها التحركات الجماهيرية . ولكن هذا يرسم علامة سؤال كبيرة : على ماذا يمكن ان تلتقي الاحزاب والهيئات الديمقراطية واليسارية مع الاحزاب اليمينية ؟ وكيف يمكن عزل ما يسمى السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية ، في منطقة تقف على عتبة مشروع جديد للتسوية السلمية ؟ وماذا يتبقى من مجالات اللقاء مع اليمين الطائفي اذا ما نفذت اسرائيل تهديداتها الاخيرة ، وقامت بعملية على الاراضي اللبنانية تطلب فيها هذه المرة ليس وقف العمليات عن الحدود الجنوبية ، وانما منع المقاومة من استخدام الارض اللبنانية لعملياتها في الخارج ؟

ان ما لم تستطع الحركة الجماهيرية فرضه على شكل حكومة جديدة تلتزم بتنفيذ المطالب العالقة والملحة ، لا تستطيعه ، بأي حال ، أوهام اللقاء مع شمعون او الجميل .

ثالثا : لقد بينت التحركات الجماهيرية الاخيرة عدة قضايا اساسية . اولها اشتداد الوجه القمعي السافر للسلطة القائمة وبهتان امكانية توليدها لبديل اصلاحي — ليبرالي . وينتج عن ذلك مباشرة ضرورة وعي حدود المعركة الديمقراطية . فهذه المعركة ، على أوليتها ، تختلف وظيفتها حسب نوع السلطة التي تتعاطى معها . ان سلطة تمثل رأسمالية متقدمة تملك جناحا اصلاحيا غالبا هي سلطة تستطيع الرضوخ لضغوط حركة جماهيرية منظمة تنتزع عبر هذه الضغوط مواقع ديمقراطية وتؤمن تحقيق بعض جوانب البرنامج المطلبي للحركة الوطنية الديمقراطية . غير ان رأسمالية مصرفية وتجارية تابعة — في ظروف ازمة متفاقمة وعودة أشد أطراف اقطاعها السياسي تخلفا الى الحكم — تملي على النضال الديمقراطي وظيفة اخرى ، ذات طابع دفاعي بالدرجة الاولى ، كما تفرض حدودا واضحة على امكان تحقيق بنود هامة من البرنامج المطلبي للحركة الشعبية . وهذا يعني أولا باول ، ان قدرة الحركة الجماهيرية على احتلال المواقع الديمقراطية وعلى انتزاع مطالب حيوية مباشرة باتت مرهونة ، الى ابعد حد ، برص صفوفها وتمتين تنظيمها وتجذير صلاتها بالجماهير وتشديد نضالاتها وتطوير أساليبها . أي ان ثمن تحقيق المطالب الاولية بات يفترض قوة أكبر ، لا العكس . وهذه القوة لا يمكن للحركة الجماهيرية ان تستمدها الا من تعميق وعيها وتأطير وتعزيز مؤسساتها النقابية والحزبية .

رابعا : ان السنة الاخيرة شاهدت تطورات هامة على صعيد قواعد الاحزاب اليمينية ، تطورات تنم عن انفكاك متزايد لفئات من البرجوازية الصغيرة عن أيديولوجية النظام وقبضته ، وهذا ما يشهد عليه نمو « تيار وطني » ضمن الحزب القومي السوري وبوادر اتجاه يساري فيه . كما يشهد عليه تعزز مواقع جناح ليبرالي ضمن حزب الكتائب . ان هذه التطورات كفيلة بسلب النظام والسلطة القائمة الكثير من زخم الاحتياطي الطائفي وشبه الفاشستي الذي كانت تلجأ اليه ضد الحركة الوطنية والديمقراطية ، ان تعميق أزمة احزاب اليمين ، والسعي لتحييد كتلها « الوسطية » واستمالة الاتجاهات المتقدمة في أوساطها مهمة رئيسية من مهام الحركة الوطنية الديمقراطية في المرحلة الراهنة . غير ان تحقيق هذه المهمة رهن بتشديد النضال ضد القيادات اليمينية من أجل عزلها ، وبناء قوى الطبقة العاملة والفلاحين لتلعب دورها كعنصر استقطاب حاسم للبرجوازية الصغيرة المترددة .

لا بديل عن تنظيم المقاومة الديمقراطية ، وبناء المؤسسات النقابية الجماهيرية ، وتعميق وتجذير الوعي الطبقي والسياسي لدى أوسع الاوساط ، وتعزيز وتطوير وسائل العمل استعدادا لجولة من النضالات .